دور اللسانيات في التعليل الصرفي

د. إيناس عبد المجيد لطيف

دكتوراه لغة عربية – لغة

وزارة التربية – المديرية العامة لتربية بغداد الكرخ الثانية

enasabdalmajed@gmail.com

الملخص :

امتدت المعرفة اللسانية على مساحة واسعة من النصف الأول من القرن العشرين، مما أدى إلى الاهتمام باللسانيات بوصفها معطىً منهجياً يحكم التفكير اللغوي عامة .

الصرف هو علم تصنيفي، فمادته تصنف باعتبار الوظائف والدلالات، وهو يبحث في طرائق بناء الكلمة، وما يطرأ على هذا البناء من تغيرات لفظية، وهو علم توليدي ؛ لانه يولد من الأصول القليلة فروعاً كثيرة هي مادة اللغة التي تجري على السنة الناطقين، فهو العلم الذي يكشف عن الجانب الإبداعي الخلاق في اللغة .

لقد اشتمل هذا البحث على تمهيد وفصلين وقسمت الفصل الأول على مبحثين، ذكرت في المبحث الأول مفاهيم وقضايا بالمعنى اللغوي والاصطلاحي لكل من (اللسانيات، والتعليل، والصرف) ثم وضحت التعليل الصرفي وهو مغزى موضوع البحث . اما المبحث الثاني فقد خصصته لتوضيح واقع اللسانيات من خلال النشأة، والمجالات والفروع، والخصائص، ثم تناولت العلاقة بين اللسانيات والتراث، وعلاقة اللسانيات بالمعرفة المعاصرة، وصفة الشمول للسانيات .

اما الفصل الثاني فبينت فيه دور اللسانيات في التعليل الصرفي وتضمن مبحثين أولهما كان في ابراز العلاقة بين الصرف وعلوم اللغة الأخرى، اما المبحث الثاني فكان في التعليل الصرفي في النحو وتناولت فيه ما ورد في اللسانيات من مصطلح (المقولات التصريفية)، اما المبحث الثالث فقد تناولت فيه التعليل الصرفي في الظواهر الصوتية .

ان العربية تجري فيما يتصل بمفرداتها وتراكيبها بين المنطق العقلي والارتجال، فهي في اصل المفردات بازاء المعاني قائمة في عامة امرها على الارتجال وهي في قوانينها المتصلة بتراكيبها

أو اشتقاق مفرداتها تجري على وفق سنن مطردة، وقواعد منظمة قائمة على منطق عقلي سديد، ومبنية على علل محكمة .

وجدت من خلال بحثي هذا ان الوصفيين يدعون الانسان ان يمنع عقله من التفكير في النظر في المفردات التي حصل فيها تغيير، والاكتفاء بنظر العين فقط من خلال تطبيق منهج المعاينة والتجربة وهو منهج صارم على اللغة، لذا انني مع من يرى ان المنهج الوصفي التقريري لا يصلح لدراسة الصرف، لان النظرة السطحية لاتتناسب مع سمو اللغة التي ترتبط بالمنطق العقلي ارتباطاً مباشراً فلا بد من تقديم تفسير لكل ظاهرة لتكون وضوحاً، واسهل تناولاً للدارس والمتعلم .

الكلمات المفتاحية: (اللسانيات، الصرف، التعليل، الأصوات، الوحدات).

The role of linguistics in pure reasoning

Dr. Inas Abdul Majid Latif
PhD Arabic Language
Language of the Ministry of Education - Directorate General of Education of Baghdad Al-Karkh 2

Abstract:

Linguistic knowledge spanned a wide area of the first half of the 20th century، leading to interest in linguistics as a systematic given governing linguistic thinking in general. Exchange is a taxonomy، its material is classified as functions and semantics، and it looks at the methods of word-building، and the verbal changes that occur in this building، which is generated from the origins of many branches is the subject of language conducted on the year of speakers، it is science that reveals the creative aspect of language. This research included a preface and two chapters and divided the first chapter into two researches، which mentioned in the first research concepts and issues in the linguistic and conventional sense of both (linguistics، explanation، and drainage) and then clarified the pure explanation، which is the meaning of the subject of research. The second research was devoted to clarifying the reality of linguistics through genesis، fields and branches، and characteristics، and then addressed the relationship between linguistics and heritage، the relationship of linguistics to contemporary knowledge، and the recipe for inclusion of linguistics. The

second chapter showed the role of linguistics in pure reasoning and included two researches، the first of which was to highlight the relationship between exchange and other linguistics، but...
Keywords:(linguistics، exchange، explanation، sounds، units).

المقدمة:

ان المعرفة اللسانية التي امتدت على مساحة واسعة من النصف الاول من القرن العشرين، قد اثرت في تحريك البنية الثقافية العربية في مجال اللغويات، بعد ان تيسرت لها سبل الاتصال وتعددت امامها منافذ التحصيل العلمي، مما ادى إلى الاهتمام باللسانيات بوصفها معطى" منهجياً يحكم التفكير اللغوي عامة .

لقد جعلت الفصل الاول على مبحثين حددت في المبحث الاول مفاهيم وقضايا تتعلق بالمعنى اللغوي والاصطلاحي لكلٍ من (اللسانيات، والتعليل، والصرف) ثم تطرقت إلى توضيح التعليل الصرفي وهو مغزى موضوع البحث .

اما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد خصصته لتوضيح واقع اللسانيات من خلال نشأة اللسانيات ومجالاتها، وفروعها، وخصائصها، ثم تناولت العلاقة بين اللسانيات والتراث، وكذلك علاقة اللسانيات بالمعرفة المعاصرة، كما وضحت صفة الشمول للسانيات .

اما الفصل الثاني فكان في توضيح دور اللسانيات في التعليل الصرفي وتضمن مبحثين اولهما كان في ابراز العلاقة بين الصرف وعلوم اللغة الاخرى وتناولت فيه مقدمة وجيزة عن هذه العلاقة ثم انتقلت للتعريف بالوحدات الصرفية واصطلاحات اللسانيين فيها ثم انواع الوحدات الصرفية وتطرقت إلى مفهوم الصرف في ضوء اللسانيات النسبية .

اما المبحث الثاني فكان في التعليل الصرفي في النحو تناولت فيه ماورد في اللسانيات من مصطلح (المقولات التصريفية) والتي تضمنت عدة انواع هي

(الشخص،والعدد،والتعيين،والنوع، والتصريف) واما المبحث الثالث فقد تناولت فيه التعليل الصرفي في الظواهر الصوتية وبينت ذلك من خلال دور اللسانيين الوصفيين في تعليل ظاهرة الابدال والاعلال والادغام والمماثلة . الا انني ارى ان من يريد ان يحيط فهماً بدور اللسانيات في التعليل الصرفي فعليه ان يطلع على كتاب المنهج الصوتي للبنية العربية للدكتور عبدالصبور شاهين حيث فصّل تفصيلاً تاماً في تعليل الاسماء والافعال تعليلاً صرفياً وفق النظرة اللسانية الوصفية الجديدة بعيداً عن النظرة المعيارية القديمة بالاعتماد على علم الصوت في التقطيع الصوتي لهذه الابنية ولكون بحثي قصيراً وهو جزء من متطلبات الكورس الثاني فأني لم اتوسع كثيراً الا انني تناولت بعض الامثلة التي وجدتها تفيد القاريء في ادراك دور اللسانيات في التعليل الصرفي .

التمهيد:

علم الصرف هو العلم الذي يبحث في طرائق بناء الكلمة، وما يطرأ على هذا البناء من تغيرات لفظية ويبرز هذا التعريف المجالات التي يتناولها علم الصرف بالبحث والدراسة وكما يبرز اهم خصائص هذا العلم وحاجة اللغة اليه، فهو العلم الذي يكشف عن الطرق التي تنمي اللغة وتزودها بالمباني التي يندرج تحتها ما لا حصر له من الكلمات فهو علم وظيفي عندما يكون معنى الوظيفية تزويد اللغة والناطقين بها، برصيد هائل من الكلمات، وهو علم توليدي، لانه يولد من الاصول القليلة فروعاً كثيرة هي مادة اللغة التي تجري على السنة الناطقين بها . ان الصرف من العلوم الاساسية التي تكشف عن الجانب الابداعي الخلاق في اللغة .

ولما كانت الكلمة هي مجال البحث الصرفي، فقد يجد الباحث ضرباً من التداخل بين هذا العلم وعلمين آخرين، فقد يهم بعض الناس بوجود ضرب من التداخل

والتعارض بين الصرف والمعجم، فالكلمة مادة لهما جميعاً . والحق انه لا مجال للحديث عن تداخل بين هذين العلمين، فالصرف يبحث في صيغة الكلمة وبنيتها . والمعجم يدرس دلالالتها المختلفة . والصرف يولد من الكلمة كلمات، وليس ذلك من شأن المعجم . بل انه يقتصر على ذكر بعض الكلمات التي تولدها المعرفة الصرفية فالمعجم لا يعرض للجموع الا قليلاً ولا للتثنية الا يسيرا .

والمادة الدنيا في الصرف هو (المورفيم) والمادة الدنيا في المعجم هي الكلمة مفردة ان كانت اسماً، وغير مسند في الغالب اذا كانت فعلاً .

واما العلم الثاني الذي يجد المرء عند دراسته تداخلاً بينه وبين الصرف فهو علم تاريخ الالفاظ حيث يتخذ هذا العلم ثلاث اتجاهات فاحدها يدرس الالفاظ عبر تاريخ اللغة نفسها، دون النظر إلى علاقة الالفاظ التي يدرسها بغيرها من اللغات والاتجاه الثاني في دراسة تاريخ الالفاظ، هو الاتجاه الذي يدرس تلك الالفاظ عبر صلات اللغة باخواتها، من الاسرة اللغوية الواحدة . وهذا ما يسمى بـ(البحث المقارن) . واما ثالث هذه الاتجاهات فهو الذي يدرس تلك الالفاظ عبر صلات اللغة بلغات اخرى ويسمى بـ(البحث التقابلي) .

ومن الواضح ان هذه الاتجاهات الثلاثة ليس لها علاقة بالدرس الصرفي لان هذه الاتجاهات قد تُسهم في جانب من جوانب ثراء اللغة ولكنه ثراء اللغة من خارجها فقط . واما الصرف فهو العلم الذي يبحث في ثراء اللغة من داخلها .

ان اللغات النغمية التي ليس لها صرف بالمعنى المعروف، عاجزة أو فقيرة فاللغة الصينية وهي احدى هذه اللغات تستعيض عن التحولات الصرفية بالتنغيم الذي يؤدي اختلافه إلى تعدد معاني الكلمة الواحدة .

الصرف هو علم تصنيفي، فمادته تُصنف باعتبار الوظائف والدلالات فعندما يرصد هذا العلم الاسماء الآتية ضمن اسماء الفاعلين : سامع، مُسْمع، مسمَع، مسامع، مستمع، متسمع فانه يعني شيئاً كثيراً فهذه الاسماء على تنوع صياغاتها، فان ثمة ما يجمع بينها على مستوى الوظيفة الدلالية ففي كل واحد منها شخص قائم يحدث الاستماع، مؤدٍ له . وهذا يعني ان اللفظ الواحد من هذه الالفاظ ،له بعد نحوي دلالي، يتمثل في انه ينطوي على معنى جملة كاملة ويختصرها لك .

ونظراً إلى الارتباط الوثيق بين النحو والصرف، فان التقدم في النحو، ادى إلى تقدم مماثل في الصرف ايضاً حيث بدأ الصرف ومنذ اواسط السبعينات يحظى بقدر كبير من الرعاية والاهتمام اي انه اصبح مكونا فرعيا مستقلاً عن المكونات الاخرى .

الفصل الاول : تحديد مفاهيم وقضايا

المبحث الاول : المعنى اللغوي والاصطلاحي لكل من :. (اللسانيات – التعليل – الصرف)

١- اللسانيات لغة واصطلاحاً

اللسانيات لغة : ((اللام والسين والنون اصل صحيح واحد، يدل على طول لطيف غير بائن في عضو أو غيره . من ذلك اللسان، معروف، وهو مذكر والجمع السن، فاذا كثير فهي الالسنة . ويقال لسنته، اذا اخذته بلسانك)) (ابن فارس، دون تاريخ، صفحة ٢٤٧/٥). ((واللَّسْن : جودة اللسان والفصاحة . واللّسْن : اللغة، يقال لكل قوم لِسْن اي لغة)) (ابن فارس، دون تاريخ، صفحة ٢٤٨/٥).

اللسانيات اصطلاحاً : وهي الدراسة العلمية للغة انسانية ويمكن تعريفها بانها ذلك الفرع من المعرفة الذي يدرس اللغات في مجتمع انساني أو في كل المجتمعات الانسانية دراسة علمية والمراد بالعلمية الوصف الذي يسير على طريقة منهجية اي

دراسة اللغة وبحثها عن طريق الملاحظات المنظمة والتجريبية التي يمكن اثباتها بالاستناد إلى نظرية عامة (الشايب، ٢٠١٦، صفحة ١١، ١٦) .

٢- التعليل لغة واصطلاحاً

التعليل لغة : ((التعليل سقيٌ بعد سقي ... وتعلل بالامر واعتل تشاغل ... وعلله بطعام وحديث شغله بهما)) (ابن منظور، ١٩٥٥، صفحة ٢٤٨/١٣). والتعليل هو تقرير ثبوت المؤثر إلى الاثر ((وقيل : التعليل هو اظهار علية الشيء سواءاً اكانت تامة ام ناقصة، والصواب ان التعليل هو تقرير ثبوت المؤثر في اثبات الاثر)) (الجرجاني، دون تاريخ، صفحة ٤٩). واذا كان التعليل من العلة فللعلة في اللغة اكثر من معنى منها : معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل، ومعنى المرض، والحدث : يشغل صاحبهُ عن وجهه أو حاجته وقد توضع العلة موضع العذر، وقد ترادف العلة السبب، فيقال هذا علة لهذا اي : سبب له (الزبيدي، ١٣٠٦هـ، الصفحات ٣٢/٨-٣٣).

التعليل اصطلاحاً : لقد ورد مصطلح (التعليل) عند الفلاسفة، ثم تعقبه الاصوليين ثم اللغويين . سأكتفي بذكر المعنى الاصطلاحي للتعليل عند اللغويين لان من بين انواعه (التعليل الصرفي) وهذا ما يخص موضوع بحثنا هذا . فالتعليل عند اللغويين يتمثل في البحث عن الاسباب التي تكمن وراء الظاهرة اللغوية وهو تعليل فطري فهو يبحث على هامش تلك الظواهر والقواعد . ومن انواعه :

أ- التعليل النحوي، ب- التعليل الصرفي، ج- التعليل الصوتي.

٣- الصرف لغة واصطلاحاً

***الصرف لغة :**

التصريف في اللغة : التغيير ومنه تصريف الرياح، وهو صرفها من جهة إلى جهة، وتحويلها من حال إلى حال جنوباً وشمالاً وصَباً و دَبُودا، إلى غير ذلك من انواعها، وتصريف الحديث والكلام : تغييره بحمله على غير الظاهر (ابن منظور، ١٩٥٥، صفحة ٩١/١١).

اما الصرف وهو المصطلح الشائع في عصرنا فهو رد الشيء عن وجهه (ابن منظور، ١٩٥٥، صفحة ٩٠/١١) والتقلب (ابن منظور، ١٩٥٥، صفحة ٩٢/١١).

الصرف اصطلاحاً : هو علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلمة التي ليست باعراب، وهذا هو ايضاً المراد بالتصريف عندهم بالمعنى العلمي اما المقصود بالمصطلحين بالمعنى العلمي فهو (تحويل الاصل الواحد إلى امثلة مختلفة، لمعانٍ مقصودة لاتحصل الا بها) (المراغي و علي، ١٩٠١، صفحة ٤/٢) .

٤- التعليل الصرفي :

ان مصطلح التعليل الصرفي يفيد ببيان العلل والاسباب الموجبة للتغيرات التي تنال البنية اللفظية جزاء الابدال والحذف أو الزيادة أو النقصان وما إلى ذلك مما يثري اللغة العربية من حيث تنوع الصيغ وزيادة الالفاظ (عبود، ١٩٩٦، صفحة ٢٧) فالسوابق واللواحق لها دلالاتها الخاصة، وما ظواهر الاعلال بالنقل مثلاً أو الحذف أو القلب المكاني الا دليل واضح كل الوضوح على اثر تغيير الاصوات في البنية الصرفية، وما التحول الداخلي الا اثر من آثار تبدل المصوتات ذات القيمة الوظيفية(عبود، ١٩٩٦، صفحة ٢٧).

المبحث الثاني : واقع اللسانيات العربية

١- نشأة اللسانيات

ان اللسانيات مصطلح يرجع إلى اصل لاتيني (lingua) الذي يعني اللسان أو اللغة والذي يدرس اللسان البشري بطريقة علمية قائمة على الوصف وبناء النماذج وتحليلها بالافادة من معطيات العلوم والمعارف الانسانية الاخرى بهدف كشف حقائق وقوانين ومنهج الظواهر اللسانية وبيان عناصرها ووظائفها وعلاقتها الافرادية والتركيبية داخل وخارج بنية النص (عبد الجليل، ٢٠٠٢، صفحة ١٠٧) .

ان الانسان كان ينظر إلى بدايات البحث في اللغة من حيث كونها جزءاً من النشاطات الانسانية المختلفة ثم انتقل في مراحله اللاحقة إلى النظر في اللغة لذاتها وهذا يشير إلى مرحلة النضج في البحث اللساني (باقر، ٢٠٠٢، صفحة ١٥) .

اما بداية اللسانيات بوصفها علماً فترجع إلى القرن التاسع عشر ؛ لانه شهد ثلاث منعطفات كبرى في مسيرة هذا العلم، وهي اكتشاف اللغة السنسكريتية، وظهور القواعد المقارنة، ونشوء علم اللغة التاريخي .

اما اكتشاف اللغة السنسكريتية فقد كان على يد وليام جونز عام ١٧٨٦م حيث اعلن عن اهمية هذه اللغة للبحوث اللغوية الاوربية فوصفها بانها بنية رائعة اكمل من الاغريقية واغنى من اللاتينية ولكنها تتصل بهاتين اللغتين صلة وثيقة من القرابة سواء من ناحية جذور الافعال، ام من ناحية الصيغ النحوية (مونان، ١٩٧٢، صفحة ١٦٢).

واستخدمت اللغة السنسكريتية اساس للمقارنة ضمن اللغات الهندية، الاوربية، واشهر من طبق الاسلوب المقارن في الدراسات اللغوية في تلك الفترة (شليجل) حيث

درس الحضارة الهندية، واسهم في تصنيف اللغات، ونبه على صلات التشابه الكبيرة، التي تربط اللغات الاوربية والهندية بعضها ببعض .

ثم ظهرت نتيجة تطور الاسلوب المقارن اسلوب جديد وهو علم اللغة التاريخي الذي يهتم بمعرفة جميع التطورات اللفظية في لغة ما من خلال مجموع تاريخها، ولكن التفريق بين الاسلوبين المقارن والتاريخي لم يتضح الا بعد عام ١٨٧٦م، تقريباً مع بقاء تداخل بين الاسلوبين . لقد اهتم غريم ودبير وشليشر بوضع القواعد التاريخية، كما اهتمت مدرسة النحويين بهذا الاسلوب متأثرة بنفوذ علم التأريخ، الذي كان يعد العلم الرائد في فكر القرن التاسع عشر (بشر، ١٩٨٠، صفحة ١٥) .

٢- مجالات اللسانيات

يتناول علم اللسانيات المجالات الآتية :

١- دراسة الاصوات التي تتألف منها اللغة، وتشمل الجهاز الصوتي لدى الانسان الناطق باللغة المدروسة، ومعرفة امكانات النطق المختلفة الكامنة، وطريقة انتاج كل صوت، وتحديد ما يشترك في هذا الانتاج من اعضاء، وتتناول وصف اماكن النطق، أو مخارج الاصوات، وتقسيم الاصوات إلى مجموعات تتميز بخصائص معينة، وتتناول الصوت مركباً مع غيره في مقطع أو كلمة، وبيان القوانين التي تتحكم في هذا التركيب، ويطلق الباحثون على دراسة الصوت مفرداً بـ(علم الصوت) وعلى دراسة الصوت متآلفاً مع غيره بـ(علم التشكيل الصوتي) .

٢- دراسة البنية أو الصيغة :. وتنصرف هذه الدراسة إلى بيان القواعد المتصلة بالصيغ واشتقاق الكلمات وتصريفها، ويقصد بالتصريف تغيير ابنية الالفاظ للدلالة على المعاني المختلفة، ويسمى الباحثون هذا النوع من الدراسة بـ(علم الصرف).

٣- دراسة التركيب أو الجملة وتبحث الطريقة التي تُرتب بها اجزاء الجملة واثر كل جزء في الآخر وعلاقة الاجزاء بعضها ببعض، ويسمى الباحثون هذا المستوى من دراسة اللغة بـ(علم النحو) (حسان، ١٩٥٥، صفحة ٢١) .

٤- دراسة معاني الالفاظ ودلالتها ويعني هذا الوجه ببحث ما يكون بين المعاني والدلالات من علاقة وبيان الحقيقي والمجازي، ونشوء الترادف والاشتراك والتضاد، وتسجيل ما يعرض من تطور في دلالات المفردات وتوضيح اتجاهات هذا التطور .

٥- البحث في نشأة اللغة الانسانية، فعلى الرغم من ان هذا الوجه يتجنبه علم اللغة الحديث، لتعذر الوصول فيه إلى اراء يقينة، فقد ظهرت نظريات مختلفة تحاول تفسير الصور الاولى للكلام الانساني والسبل التي سلكها هذا الكلام في تطوره على مر العصور، حتى وصل الينا في صوره المختلفة .

٦- علاقة اللغة بالمجتمع الانساني والنفس البشرية ويكشف هذا الوجه على ان علم اللغة يتنازعه علمان آخران هما علم الاجتماع وعلم النفس .

٧- البحث في حياة اللغة وتطورها، وهو آخر مجالات علم اللغة، وهو يتناول اطوار اللغة والمراحل التي مرت بها، فيسجل ما عرض لها خلال هذه المراحل من تبدل في اصواتها وصيغها وتراكيبها ودلالاتها (حسان، ١٩٥٥، الصفحات ٢٢-٢٣).

٣- فروع اللسانيات :

أ- اللسانيات النظرية : وهو علم الذي يدرس الظواهر اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية بصفة اساسية، التي تشترك فيها جميع اللغات وفروع اللسانيات النظرية يشمل :

اولاً: علم الاصوات : وهو العلم الذي يدرس الصوت اللغوي بعيداً عن النية من حيث طبيعته وكيفية حدوثه، ومن ثم انقسم علم الاصوات إلى عدة اقسام هي :

١. علم الاصوات النطقي .

٢- علم الاصوات الفيزيائي .

٣- علم الاصوات السمعي .

٤- علم الاصوات التجريبي .

٥- علم الفوينمات .

ثانياً: علم الصرف (علم المورفيمات) : وهو العلم الذي يبحث في تصنيف المورفيمات وانواعها ومعانيها المختلفة ووظائفها .

ثالثاً : علم النحو (التركيب) : ويدرس احكام نظم الكلمات وقوانينها داخل الجمل، والعبارات وانواع الجمل، والعلاقات النحوية التي تربطها (الشايب، ٢٠١٦، الصفحات ٥٥-٥٧) .

رابعاً: علم الدلالة وفروعه : ويدرس الطبيعة الرمزية للغة، ويحلل الدلالة من حيث علاقتها باللغة والبنية اللغوية وفيه عدة فروع :

١- علم المفردات .

٢- علم المعجمات النظري .

٣- علم اللغة الرياضي .

٤- علم الكتابة (الجرافيمات) .

٥- علم الحركة الجسمية المصاحبة للكلام .

اما من حيث دراسة اللغة من وجهة نظر منهجية معينة فهناك علوم لغوية تصنف من علم اللغة النظري طبقاً للمنهج الذي يستعمل في دراسة اللغة وهي :

١- اللسانيات التاريخية .

٢- اللسانيات المقارنة (استيتية، ٢٠٠٨، صفحة ٥٧٥).

٣- اللسانيات الوصفية .

٤- اللسانيات التقابلية .

٥- علم اللهجات .

٦- اللسانيات الكلية (الشايب، ٢٠١٦، الصفحات ٥٧-٥٩).

ب- اللسانيات التطبيقية : وهذا الفرع يعنى بتطبيق النظريات اللغوية ومعالجة المشكلات المتعلقة باكتساب اللغة وتعليمها، كما يعني بالتحليل التقابلي بين اللغات للاستفادة منه في تحسين ظروف تعلم اللغات وتدريسها، ويندرج تحت هذا العلم فروع هي :

١- اللسانيات الجغرافية (استيتية، ٢٠٠٨، صفحة ٦١٥): ويدرس اللغات واللهجات ويصنفها طبقاً لموقعها الجغرافي،وبالنظر إلى خصائصها اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية،التي تفرق لغة عن لغة أو لهجة عن لهجة .

٢- اللسانيات الاجتماعية : ويدرس اللغة في علاقتها بالمجتمع ؛ لانه ينظم كل جوانب بنية اللغة وطرائق استعمالها .

٣- علم الاسلوب : ويهتم بدراسة المظاهر للتنوع والاختلاف في استعمال الناس للغة ما وتحليلها ونجاحة على مستوى اللغة الادبية أو الفنية .

٤- اللسانيات النفسية : ويهتم بدراسة العوامل النفسية المؤثرة في اكتساب اللغة الام، ولا سيما عند الاطفال أو تعلم لغة اجنبية، كما يدرس النطق والكلام والعلاقة بين النفس البشرية واللغة بشكل عام .

٥- علم امراض الكلام : ويعده بعض العلماء جزءاً من علم اللغة النفسي، وهو يهتم بدراسة وعلاج الامراض المتصلة بعيوب الكلام والنطق عند الاطفال والكبار على السواء .

٦- فن صناعة المعجمات : ويدرس فن صناعة المعجم وتأليفه، من حيث طرائق ترتيب المفردات واختيار المداخل، واعداد التعريفات والشروح للكلمات داخل المعجم، والصور والنماذج المصاحبة للشروح، وغير ذلك من العمليات الفنية حتى يتم اخراج المعجم في صورته النهائية (استيتية، ٢٠٠٨، صفحة ٢٩٩) .

٧- علم اللغة التعليمي : ويهتم بالطرائق والوسائل التي تساعد على تعليم اللغة الام أو اللغات الاخرى التي يتعلمها الطلاب في المدارس .

٤- خصائص اللسانيات

تختلف اللسانيات عن علوم اللغة عند الغربيين قبل التاسع عشر في كثير من الخصائص واهمها :

١- ان اللسانيات تتصف بالاستقلال وهذا مظهر من مظاهر علميتها على حين ان النحو التقليدي كان يتصل بالفلسفة والمنطق ؛ بل كان خاضعاً لهما في بعض الاحيان .

٢- تهتم اللسانيات باللغة المنطوقة قبل المكتوبة على حين ان علوم اللغة التقليدية فعلت العكس .

٣- تعنى اللسانيات باللهجات ولا تفضل الفصحى على النحو الذي كان سائداً من قبل.

٤- تسعى اللسانيات إلى بناء نظرية لسانية لها صفة العموم . اذ يمكن على اساسها دراسة جميع اللغات الانسانية ووصفها .

٥- لا تفرق اللسانيات بين اللغات البدائية والمتحضرة ؛ لانها جميعاً جديرة بالدرس دونما تمييز .

٦- تدرس اللسانيات اللغة بصورة عامة ضمن تسلسل متدرج من الاصوات إلى الدلالة مروراً بالجوانب الصرفية والنحوية (قدور، ١٩٩٦، صفحة ١٦).

ويرى دي وسي ران اللسانيات تقوم بثلاث مهمات هي :

١- تقديم الوصف والتاريخ لكل اللغات .

٢- البحث عن القوى الموجودة في اللغات كافة، وبطريقة شمولية متواصلة ثم استخلاص القوانين العامة التي يمكن ان ترد الها كل ظواهر التاريخ الخاصة .

٣- تحديد نفسها والاعتراف بنفسها (سوسير، ١٩٨٥، صفحة ١٧).

ومن هنا يمكن القول ان الذي جعل اللسانيات علماً حديثاً في القرن التاسع عشر هو اخضاع الظواهر اللغوية لمناهيج البحث العلمي خلافاً لما كانت عليه في اوربا اذ اتصفت بالذاتية والتخمين والتأمل العضلي بعيداً عن الموضوعية (قدور، ١٩٩٦، صفحة ١٧).

٥- اللسانيات والتراث

ان العرب اليوم يواجهون تراثهم لا على انه مِلك حضوري لديهم، لكن على انه ملِك افتراضي يظل بالقوة مالم يستردوه، واسترداده هو استعاده لهم، واستعادته حمل على المنظور المنهجي المتجدد وحمل الرؤى النقدية المعاصرة عليه .

ان مقولة التراث تستند عند عامة المفكرين العرب إلى مبدأ ثقافي تسقي منه شرعيتها وصلابتها في التأثير وهي تعني بهذا الاعتبار لحظة البدء في خلق الفكر العربي المعاصر والمميز، فلا غرابة ان تُعد قراءة التراث تأسيساً للمستقبل على اصول الماضي بما يسمح ببعث الجديد عبر احياء المكتسب (المسدي، ٢٠١٠، صفحة ٢٥).

ان النص القرآني يعد رسالة لسانية في حد ذاته وهو شهادة عن رسالة عقائدية فهو نص خلا من الطلاسم أو الالغاز، فلم يكن مبهماً ولا مستعصياً اذ انه نزل تحدياً واعجازاً لحضارة البيان بمنطوق البيان، واذا بالتفسير علم شرعي يتجدد لا بالاحتمال بل بالوجوب .

لقد تمكنت الامة العربية من ضبط لغتها وتقنينها من خلال تفكير اعلامها في تصنيف علومها وتبويب محاور كل منها . فكان من ذلك جميعاً تراثهم اللغوي في النحو والصرف والاصوات والبلاغة والعروض لكنهم تطرقوا إلى التفكير في الكلام من حيث هو كلام، اي في الظاهرة اللغوية كونياً ولئن ورد ذلك جزئياً في منعطفات علوم اللغة العربية وخاصة عندما فلسفوا منشأ نظامها وقواعدها فوضعوا علم اصول النحو فانهم دونوا ذلك في جداول تراثهم الاخر غير اللغوي اساساً، وما خلفوه لنا في هذا المضمار ليكشف لنا بجلاء انهم ترقوا في بحوثهم اللغوية من مستوى العبارة وهو مستوى اللغة مجسدة في انماط من الكلام قد قيلت فعلاً إلى مستوى اللغة، وهي في مقامهم اللغة العربية (المسدي، ٢٠١٠، صفحة ٢٦).

واللغة مفهوم يعكس الانظمة المجردة التي تصاغ على منوالها العبارة إلى مستوى الكلام، اي الحدث اللساني المطلق من حيث هو ظاهرة بشرية عامة . ان التفكير العربي قد افرز نظرية شمولية في الظاهرة اللغوية، ولعل ذلك ما كان إلا محصولاً طبيعياً لعوامل تاريخية تنصب جميعاً في ميزة التراث العربي .

فالعرب بحكم مميزات حضارتهم وبحكم اندراج نصهم الديني في صلب هذه المميزات قد دعوا إلى تفكر اللغة في نظامها وقدسيتها ومراتب اعجازها فأفضى بهم النظر إلى درس شمولي كوني للغة فحسب، بل قادهم النظر ايضاً إلى الكشف عن كثير من اسرار الظاهرة اللسانية مما لم تهتدِ اليه البشرية الا مؤخراً بفضل ازدهار علوم

اللسان منذ مطلع القرن العشرين، وهذا ما يمكن استقراؤه بالكشف النصي والاستدلال الضمني (المسدي، ٢٠١٠، صفحة ٢٧).

ولعل الذي عاق الدراسات عن استيعاب النظرية اللغوية في التراث العربي فضلاً عن جِدَة مقولة الشمول في اللسانيات وحداثتها انما هو حاجز الاختصاص . فالذين تناولوا دراسة الفلسفة الاسلامية أو خصوا بعض الفلاسفة بالدرس المستقل لا يكادون يخصون آراءهم في اللغة بالجمع والتحليل، حتى ان التصانيف المركزة على (تاريخ الفكر العربي) مثلاً لم تشتمل ولو على الاشارة إلى الفكر اللغوي باعتبارة دعامة من دعائم التفكير الحضاري جملة، كما ان المختصين في اللغة قلما يستنطقون غير التراث اللغوي ذاته في نحوه وصرفه وبلاغته وعلم معاجمه . فلا يكادون يتطرقون إلى التراث الفلسفي أو غيره الا نادراً (المسدي، ٢٠١٠، صفحة ٢٧).

ان التراث العربي ذو عمق انساني على مستوى التاريخ الاشمل، وذلك متأتٍ من سمتين غالبتين :

الاولى : انه انبنى على استيعاب الرواقد السابقة اياه، اذ قد استفاد من كل ما توفر لديه عندئذٍ من مناهل التراث الانساني اذ تمثل ثمار المواريث الهندية والفارسية واليونانية، وباستيعابه لثقافة السالفين اكتسب بُعداً انسانياً كان به حلقة تواصل وامتداد على مساق الحضارة البشرية . وحيث انتفت عن التراث العربي صفة العزلة الحضارية على مستوى التاريخ تعين انتفاء القطيعة عنه على الصعيد الفكري .

والسمة الثانية : هي انه مع مبدأ الاستيعاب والتمثل قد استند إلى مبدأ الخصوصية من حيث انه تفرد بشمائل نوعية، فلم يكن مجرد جسر أو قناة تعبرها ثمرة الحضارة السابقة، وهذه السمة مرجعها إلى الطابع الاسلامي الذي نقل العرب في ضوئه مواريث السالفين . وبموجب ما ذُكر فقد جاء التراث العربي مؤكداً بعداً ثانياً هو

بُعد التجاوز . وهكذا كان الفكر العربي في نفس الوقت حلقة وصل ومنطلق خلق، وصانع تاريخ .

ومن هنا نجد ان التراث العربي هو جزء من التراث الانساني فبقراءتنا للتراث العربي لا نقدم خدمة لميراثنا فحسب ولا نقدم جميلاً لذواتنا وانما نغدق على الفكر الانساني بوابل الاسهام، فتتحول علاقتنا بعلم اللسان الحديث تحولاً طبيعياً من مركز الخصيم إلى موقع النصير (المسدي، ٢٠١٠، صفحة ٢٩).

لقد انبتت حركة (التدوين اللساني المعاصر) في محاولة اصحابها ابراز خصائص اللسانيات الحديثة ومقوماتها النوعية فانتقل البحث اللساني من المحور الزماني إلى المنظور الآلي، فمنذ ظهور النهضة في العالم الغربي في القرن الخامس عشر وظهور النحو الفلسفي ثم ازدهار النحو المقارن في القرن التاسع عشر بدأ ينعدم ذكر العرب عند التأريخ اللساني البشري بما يحدث القطيعة في تسلسل التاريخ الانساني وهذه الثغرة العربية في تاريخ اللسانيات يفسرها وقوف المؤرخين بالحدس والتخمين على عصور انقرضت لغة الامم التي شاعت فيها حيث يفترض انهم وضعوا نظرية في اللغة، وليس التفكير اللغوي العربي هو وحده المنسي في هذا المقام بل ان العربية ذاتها باعتبارها نمطاً لغوياً لاتجد حظها عادة عند استعراض اللسانين لنماذج اللغات في العصر الحديث . الا ان جهود بعض ابناء الامة العربية برزت من خلال قدرتهم على التسلح بسلاح العلم الحديث بعد ان استقوه من مناهله الغربية والشرقية، وتدرعوا بوعي حضاري جعلهم يتصدرون من مواقع الثقة والاتزان يلتزمون موضوعية المعرفة، وينتصرون لطاقات الفكر العربي فيجعلون للعلم مضموماً حضارياً فيه التزام مصيري ليحول القدرة الكامنة إلى خلق جديد .

٦- اللسانيات والمعرفة المعاصرة

لقد غدا مقرراً ان ما حظيت به الدراسات اللسانية المعاصرة من ازدهار واشعاع تبوات بهما منزلة مركز الجاذبية في كل البحوث الانسانية اطلاقاً ليس نزوة من نزوات الفكر البشري ولا هو بدعة من بدع المساجلات النظرية، فالذي حدث هي علوم اللسان، فمن المعلوم ان اللسانيات قد اصبحت في حقل البحوث الانسانية مركز الاستقطاب بلا منازع فكل العلوم الاخرى اصبحت تلتجئ سواء" في مناهج بحثها أو في تقدير حصيلتها العلمية إلى اللسانيات والى ما تفرزه من تقريرات علمية وطرائق في البحث والاستخلاص .

فاللسانيات اليوم موكول لها مقود الحركة التأسيسية في المعرفة الانسانية لا من حيث تأصيل المناهج وتنظير طرق اخصابها فحسب، ولكن ايضاً من حيث انها تعكف على دراسة اللسان فتتخذ اللغة مادة لها وموضوعاً وما يميز الانسان هو الكلام وهذه الخصوصية المطلقة هي التي اضفت على اللسانيات ومن جهة اخرى صبغة الجاذبية والاشعاع في نفس الوقت فاللغة عنصر بارز في العلم والمعرفة سواء ما كان منها علماً دقيقاً أو معرفة نسبية أو تفكيراً مجرداً، فباللغة نتحدث عن الاشياء كما نتحدث بها عن اللغة نفسها وعن علاقة الفكر اذ يُفكَر باللغة، فكان طبيعياً ان تكون اللسان هي المولَدَلشتى المعارف فهي كلما التجأت إلى حقل من المعارف اقتحمته فغزت اسسه حتى يصبح ذلك العلم نفسه ساعياً اليها (المسدي، ٢٠٠٩، الصفحات ١٧-١٨).

حيث اقتحمت الادب والتاريخ وعلم النفس وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم الاخرى، وهكذا تسنى للسانيات ان تلتحق بالمعارف الكونية اذ لم تعد مقترنة باطار علمي دون آخر، ولا بمجموعة لغوية دون اخرى، ولا حتى بلسان ما دون آخر، فهي اليوم علم شمولي . اما على الصعيد الاصولي في فلسفة العلوم ونظرية المعارف فقد

كان للدراسات اللسانية الفضل في تأسيس جملة من القواعد النظرية والتطبيقية ومن ابرز هذه القواعد اثنتان هما : قاعدة تمازج الاختصاص وقاعدة التفرد والشمول فاما تمازج الاختصاص فانه يعد أسَاً من أسُس البحث الحديث ،وقد سنت اللسانيات شريعته عندما تتبعت الظاهرة اللغوية حيثما كانت وكان من ثمار هذه الممارسة المستحدثة بروز علوم سميت معارف متمازجة الاختصاص، ومن بينها علم النفس اللغوي والنقد اللساني والاسلوبية (المسدي، ٢٠٠٩، صفحة ١٩).

واما مبدأ التفرد والشمول فانه ثمرة من ثمار اللسانيات، وصورة ذلك ان المنهج اللساني ينصهر فيه التحليل والتأليف فيغدو تفاعلاً بين تفكيك الظاهرة إلى مركبتها والبحث عما يجمع الاجزاء من روابط مؤلفة فهو منهج يقوم على الاستقراء والاستنتاج معاً فيكون مسار البحث من الكل إلى الاجزاء وبالعكس حسبما تمليه الضرورة النوعية.

٧- اللسانيات والشمول :

لقد بسطت الظاهرة اللغوية امام الفكر البشري منذ القديم صنفين من القضايا احدهما نوعي والآخر مبدئي، فاما الصنف الاول فيتمثل في عناصر اللغة باعتبارها نظاماً مخصوصاً له مكوناته الصوتية والصرفيه والنحوية والمعجمية، ولكل هذه الاوجه فرع مختص من فروع الدراسة اللغوية، وهذا الجانب من الدراسة نوعي، واما النصف الثاني من القضايا متصل بالمشاكل المبدئية التي يواجهها الناظر في اللغة من حيث هي ظاهرة بشرية مطلقة كقضية اصل اللغة وعلاقة الكلام بالفكر وتفاعل اللغة بالحضارة الانسانية، وقامت اللسانيات المعاصرة فتأسست حسبما يفضي اليه الفحص الاصولي الابستيمولوجيعلى ركيزتين اساسيتين لا تخلوان من تناقض : تشمل الاولى في النظر في اللغة من حيث هي ظاهرة بشرية عامة . وتتمثل الثانية في السعي إلى ادراك الموضوعية العلمية في تشريح الظاهرة اللغوية، وهذا التناقض بين المنطلقين ادى

إلى عودة المشاغل اللغوية ذات الطابع التجريدي الفلسفي إلى حقل الدراسة اللسانية ففي سنة (١٩٦٦) اصدر ميشال فوكو كتابه (الاسماء والاشياء) وحاول فيه ان ينظر من خلال مقولات اللغة إلى تاريخ الفكر البشري بمنظور فلسفة العلوم والمعارف . وفي نفس السنة نشر تشومسكي (اللسانيات الديكارتية) حيث اقام مناظرة بين مبدأ التوليدية وبين مقولات الفلسفة الديكارتية باعتبار ان اللغة تستند إلى ابنية دلالية وابنية صوتية (فيزيائية) والعنصر المنظم لهما هو علم التركيب اي (علم النحو) (المسدي، ٢٠٠٩، صفحة ٢٧).

وفي نفس السنة ايضاً نشر جاكبسون دراسة بعنوان (البحث عن ماهية الكلام) اثار فيها علاقة الدوال بالمدلولات ثم ظهرت دراسة اخرى بعنوان (المنطق واللسانيات)وقد تناولت علاقة بعض العلوم اللسانية كعلم التركيب وعلم الدلالة بمحاور الفلسفة عبر تصنيفات علم المنطق (المسدي، ٢٠٠٩، صفحة ٢٨).

ادى انبعاث الطرح الفلسفي للقضايا اللغوية إلى ظهور الثنائي التقابلي الذي استندت اليه علوم اللسان الحديث كعلاقة اللغة بالانسان اذ اصبحت تطرح على نفسها قضايا تعود إلى اعتنائها باللغة في حد ذاتها وباللغة من حيث هي وليد الفكر وبالفكر من حيث هو مفرز للغة (المسدي، ٢٠٠٩، صفحة ٢٧).

فأذا أُعتبرت هذه الظاهرة تطوراً اصولياً في تاريخ اللسانيات المعاصرة فهذا يعني هناك قضيتين كانتا بمثابة الحافز المباشر الذي استفز التفكير اللساني إلى دخول المنعطف المبدئي .

فأولى القضيتين ذات مظهر تنظيري وتتمثل في المثلث الدلالي الذي اعتمدته اللسانيات في تعريفها للحدث اللغوي والذي تفرع إلى عنصر الدال وعنصر المدلول وعنصر المرجع حيث واجه اللسانيون علاقة هذه العناصر مع بعضها مما ادى إلى ظهور

حقول متنوعة، فاذا كان تفاعل الدال والمدلول يُفضي إلى اشكال لساني عام، فان تفاعل الدال والمرجع اي الحدث اللغوي الصرف مع الاشياء الخارجية يُفضي إلى فلسفة اللغة . واما تفاعل المدلول والمرجع اي المتصورات الذهنية المجردة مع حقائق الاشياء فانه يُفضي إلى نظرية المعرفة (المسدي، ٢٠٠٩، صفحة ٢٨) .

واما القضية الثانية فهي ذات مظهر تجريدي وتتمثل في اصول المدرسة التوليدية الحديثة .

لقد ركز التيار التوليدي عنايته على المستويات العليا في الكلام، وتتمثل في التراكيب والجمل مُعرضا نسبياً عن المستويات الدُنيا وهي مستوى الصرف ومستوى وظائف الاصوات اذ يعتبر التوليديون ان علم التركيب الذي يدرس صياغة الجمل وانتظامها بين الجمل هو الذي يستطيع النفاذ إلى محركات الكلام (المسدي، ٢٠٠٩، صفحة ٣٠).

وتتمثل منطلقات المدرسة التحويلية التوليدية في ان غاية اللساني ان يحلل المحركات التي بفضلها يتوصل الانسان إلى استخدام الرموز اللغوية سواء اكانت تلك المحركات نفسانية ام (ذهنية ذاتية) فلا يمكن ان يقتصر عمل اللساني على اقامة ثبت الصيغ التي تتبني عليها لغة من لغات وانما يتعدى ذلك إلى تفسير نشأة تلك الصيغ وتأويل تركبها حتى يهتدي إلى حقيقة الظاهرة اللغوية .

وبهذا المسار وجدت اللسانيات نفسها في آخر مراحل تطورها وجهاً لوجه امام قضايا شمولية تُطرح فيها اللغة في حد ذاتها، وتُطرح فيها اللغة باعتبارها وليد الفكر ثم تُطرح فيها قضية الفكر ذاته من حيث هو مولد للظاهرة اللغوية وبهذا اندكت مقولة اللغة قائمة بنفسها وحلت محلها مقولة الانسان مولداً للغة فاصبح الانسان محور البحوث اللسانية المعاصرة .

الفصل الثاني : دور اللسانيات في التعليل الصرفي

المبحث الاول : العلاقة بين الصرف وفروع اللغة الاخرى

يعنى الدرس الصرفي الحديث وهو فرع من فروع اللسانيات ومستوى من مستويات التحليل اللغوي يتناول البنية التي تمثلها الصيغ والمقاطع والعناصر الصوتية التي تؤدي معاني صرفية أو نحوية . ويطلق الدارسون المحدثون على هذا الدرس مصطلح (المورفولوجيا) اي دراسة الوحدات الصرفية دون التطرق إلى دراسة مسائل التركيب النحوي (الخولي، ١٩٨٢، الصفحات ١٧٥-١٧٦) .

وتتبين علاقة الصرف بعلوم اللغة الاخرى من خلال النهج الذي انتهجته اللسانيات الحديثة في تسلسل العناصر اللغوية، وهو يبدأ من الاصوات إلى الى البنية فالتركيب النحوي، ثم إلى الدلالة التي تمثل قمة هذه العناصر وثمرتها، لانها محصلة لمعانيها كافة (قدور، ١٩٩٦، صفحة ١٨٥).

ان معظم اللغات القديمة والحديثة عبَّرت كما تشير اليه المورفيمات، كالصيغ والمقولات الصرفية والنحوية كالاسمية والظرفية والحرفية ونحوها، كما حفلت بالجداول الصرفية التي حددت أزمنة الافعال غير ان هذا الدرس التقليدي للصرف لم يكن مستقلاً بذاته، لانهم تناولوه ضمن القواعد النحوية وقد غلب عليه الطابع المعياري . فالصرف كان يعد قسيماً للاعراب حيث نظر القدامى إلى النحو بانه علم شامل للصرف والاعراب ولان الاعراب لايقوم الا على معطيات الصرف لذا فان النحاة القدامى مهدوا لابواب الدراسة بالحديث عن اللفظ واقسامه، وعن الشروط الصرفية التي لايصح بها هذا الاعراب أو ذاك من هنا نجد مدى العلاقة بين علم الصرف وقواعد الاعراب (قدور، ١٩٩٦، صفحة ١٨٦).

كما تنبه العلماء القدامى إلى الصلة الوثقى بين الاصوات والتغييرات الصرفية، عندما وضحوا ابواب الادغام والبدل ونحوهما حيث قاموا بتوضيح الاصوات العربية من خلال المخارج والصفات وما يأتلف منها وما يختلف وخير ما يمثل ذلك ما فعله الخليل بن احمد (ت ١٧٥هـ) في كتابه العين حيث بدأه بالحديث عن الاصوات ومخارجها وصفاتها وقواعد ائتلافها واختلافها، ثم تناول مسائل صرفية تتعلق بطرق الوصول إلى الكلمات من خلال الحروف واصوات الطبيعة وما يتص بها كالنحت، وقد بنى معجمه صوتياً وصرفياً بالاعتماد على نظرية التقاليب (الفارابي، ١٩٦٧، الصفحات ٤٧/١-٦١) .

وقد اكد عبد الصبور شاهين عن العلاقة بين علم الصرف والعلوم الاخرى بل عَدِّه امر ضروري فقال ((وليس هناك مانع، بل هو ضروري، ان نتناول علم (الصرف) بالمفهوم الحديث، وبالمنهج الحديث الذي يربط فروع علم اللغة، فليس من الممكن دراسة بنية الكلمة، دون دراسة اصواتها، ومقاطعها وعلاقة الصوامت (السواكن) بالحركات، لان كل تغيير تتعرض له هذه البنية ينشأ عن تفاعل عناصرها الصوتية في الممارسة الكلامية)) (شاهين، ١٩٨٠، صفحة ٢٥).

ويستطيع الدارس ان يتبين الاقسام الرئيسة التي تنظم فيها المسائل الصرفية وهي ثلاثة اقسام . اولهما مخصص لتعريف الكلمة لغاية معنوية، وفيه الاشتقاق وانواعه والنسب والتصغير، والزيادة ومعانيها ومسائل التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والجمع والتثنية ونحو ذلك .

وثانيها موجه لرصد التغييرات التي تعتري الكلمة لغير غاية معنوية، وفيه الاعلال والابدال والقلب والثقل والادغام ومسائل اخرى كالإمالة والوقف والتقاء الساكنين ونحوها من قواعد الاداء الصوتية الصرفية . اما ثالث هذه الاقسام فهو ما دُعي بمسائل

التمرين، وهي تطبيقات على قواعد الصرف جيء بها لتدريب الطلاب على اتقان الصرف والتجويد فيه (قدور، ١٩٩٦، صفحة ٨٨).

١- **الوحدات الصرفية** : ان المورفيم أو ما اصطلح على تسميته بالوحدة الصرفية هو اساس التحليل الصرفي الحديث، وهو يقع ضمن سلسلة تدعى بالمركبات القالبية أو السلسلة الكلامية (قدور، ١٩٩٦، صفحة ١٨٩).

وقد اختلف في تعريف الوحدة الصرفية (المورفيم) وربما كان اقرب تعريف له، مايمكن اجماله في ان المورفيم هو الوحدة الصرفية الدنيا الدالة على معنى، بحيث ان تغييرها يغير المعنى (استيتية، ٢٠٠٨، صفحة ١٠٩)

ان التغيير اللفظي أو النطقي وحده في الكلمة الواحدة لا يؤدي إلى تغيير المورفيم مالم يصاحب هذا التغيير تغييراً في المعنى، فقد يكون اللفظ واحداً فلا نلمس تغييراً في المورفيم الا اذا كان هناك تغيير في المعنى ومثال ذلك قوله تعالى ((ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا الا ساعة)) (سورة الروم: ٥٥) فكلمة (الساعة) الاولى غير الثانية فعلى الرغم من ان لفظهما واحد الا انهما مورفيمان مختلفان لاختلاف معناهما .

لقد حظي الصرف باهتمام كبير ايضاً من قبل اللسانيين البنيويين، امثال بلومفيلد واتباعه، في النصف الاول من القرن العشرين، فقد فرضت هذه المدرسة فريضة اساسية وهي ان اللغة لها بنية . وان هذه البنية هي من نوع محدد جداً، فهي مكونة من مورفيمات وفونيمات والمورفيمات عموماً اكبر من الفونيمات، اذ يتكون المورفيم عادة من واحد أو اكثر من الفونيمات، ومن اجل اثبات هذه البنية المورفيمية والفونيمية، ينبغي للساني ان يحدد اولاً مورفيمات اللغة وفونيماتها عن طريق تقطيع المادة اللغوية الفعلية وتصنيفها (الشايب، ٢٠١٦، صفحة ٢٩٥).

ومن هنا كانت القواعد عند البنيويين قواعد تصنيفية،والذي دفعهم إلى ذلك حرصهم على التزام الموضوعية في الوصف،وقد ادت القواعد التصنيفية إلى تقدم الدراسات الصوتية والصرفية، ويرجع ذلك إلى ان البنيويين قد اتجهوا في مراحل لاحقة، إلى تذويب العزوف المميزة بين الصرف ونظم الجملة، الامر الذي تسبب في توسيع مفهوم نظم الجملة عندهم بحيث اصبح يعني دراسة توزيع الوحدات الصرفية (المورفيمات) اكثر من صيغ الكلمات . وقد ادى ذلك إلى ظهور الاعتقاد الذي ساد في النصف الاول من القرن الماضي، وهو ان القواعد تعني الصرف فقط، ولكن قواعد اللغة ليست مسألة صرف فقط، انما هي معنية ايضاً بالتركيب ؛ اي النحو الذي هو في الحقيقة الآلية التي تتجمع بموجبها الكلمات والعبارات لتشكل تراكيب اكبر وجملاً (الشايب، ٢٠١٦، صفحة ٢٩٦). في مجال اللسان، يُلاحظ ان الوحدات اللغوية بدءا بالوحدات الصوتية والصرفية والمكونات التركيبية تبين بوضوح اشتغال البنية في اطار داخلي ينتج دائماً ما ينتمي إلى النسق اللغوي الذي تنتمي اليه الفوينمات والصرفات التي يتم التآلف والتنسيق بينها، فالاصوات تضاف بعضها إلى بعض في تنسيق صوتي لتعطي وحدات لغوية اكبر هي الصَرفات (المورفيمات) التي يدورها اذا أُضيف بعضها إلى بعض تعطي جملاً معينة . والمعروف ان عدد الاصوات والصَرفات في كل اللغات الطبيعية محدود لكن الجمل والخطابات التي يمكن الحصول عليها لا يمكن حصرها وهذا ما يسميه مارتينيه بالاقتصاد اللغوي أو ما يعبر عنه تشومسكي بالخلق أو الابداع اللغوي (غلفان، ٢٠١٠، صفحة ٢٥٩).

ومجمل القول ان البنية مجموعة من العناصر المترابطة فيما بينها . ان العنصر الواحد لا قيمة له الا في اطار العلاقات التي تجمعه بباقي العناصر الموجودة معه في السياق نفسه . حيث ان عناصر اللسان تظل محافظة على خصائصها

ومميزاتها غير ان وجودها مع عناصر اخرى داخل السياق هو الذي يحدد قيمتها (غلفان، ٢٠١٠، صفحة ٢٦٠).

وتنقسم الوحدات الصرفية من حيث ورودها في السياق إلى قسمين هما :

١- وحدات حرة ٢- وحدات مقيدة ٣- الوحدات الصفرية

ومثال الوحدات الاولى في العربية الضمائر المنفصلة، ومثال الوحدات الثانية الضمائر المتصلة ومثال الوحدات الثالثة فعل مسند إلى ضمير الغائب المفرد المذكر مع عدم وجود اي مبنى صرفي يشير اليه .

ان هذه الوحدات الصرفية يمكن ان تكون صوتاً واحداً نحو (مُطْعَم) فالفتحة تدل على الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول، كما يمكن ان تتكون من حرفين أو صوتين كالالف والتاء لجمع الاناث والواو والنون لجمع الذكور، وقد ترد هذه الوحدات الصرفية على هيئة كلمة وهي مبنى جامد كالضمائر المنفصلة واسماء الاشارة والاسماء الموصولة، أو الاصول الاشتقاقية، نحو (كان) واخواتها وهي الافعال الناقصة، لانها اصبحت ادوات تعبر عن الزمن (الشايب، ٢٠١٦، الصفحات ١٩٧-١٩٨).

انواع الوحدات الصرفية:

أ- الصدور أو السوابق: وامثلتها في العربية كثيرة منها حروف المضارعة وهي حروف كلمة (انيت) وهمزة التعدية في وزن افعل، والالف والسين والتاء في وزن (استفعل) ونحو ذلك .

ب- الاحشاء أو الدواخل : وامثلتها تاء الافتعال، والتضعيف في (فعّل)، والف فاعِل من الثلاثي للدلالة على اسم الفاعل وغيرها .

ج- الاعجاز أو اللواحق: ومن امثلتها في العربية الضمائر المتصلة، ونون الوقاية وحركات الاعراب، وحروفه، وعلامة التأنيث، وعلامات التثنية والجمع (الشايب، ٢٠١٦، الصفحات ١٩٨-٢٠٠).

أما فندريس فله تقسيم مشهور للوحدات الصرفية (المورفيمات) . فقد راى ان المورفيم اصلاً هو عنصر اصواتي يتألف من صوت واحد أو مقطع أو عدة مقاطع وبناء" على هذا فقد قسَّم المورفيم إلى ثلاثة اقسام هي :

١- المورفيمات الصوتية المضافة إلى الوحدات الدالة، ومنها من يتألف من صوت واحد، نحو الفتحة (صائت قصير) في قولنا : اكرمتُ احمدَ .

ومنها ما يتألف من مقطع صوتي واحد، كالادوات عندنا، نحو (ما) = (صامت + صائت طويل) و (في)، و(لا).ومنها (كَ) و(بِ) و(تَ) من حروف الجر وهي وهي مؤلفةَ من(صامت +صائت قصير). ومنها ما يشكل من اكثر من مقطع كالالف والسين والتاء في قولنا : (استغفر ربه) والالف والتاء في قولنا : (اجتمع القوم) ونحو ذلك .

٢- المورفيمات الصوتية التحريفية : وهي التي تكون تحريفاً لبعض اصواتها دونما زيادة أو نقصان نحو تحوّل الصائت الطويل (الالف) في كلمة (حمار) إلى صائت طويل آخر هو الياء وذلك عندما تجمع الكلمة جمع تكسير فتقول (حمير)، كما تُفسر بعض الزيادة تفسيراً صوتياً في الصرف، نحو (عَدَل) و (عادَلَ)وهما فعلان لا فرق بينهما الا في جعل الصوت القصير(الفتحة)التالية للعين طويلاً اي (عا)، أو العكس نحو (حاذِرْ) و (حَذِرٌ)، فاولهما فعل امر فيه (الفتحة) صوت طويل، اما الثاني فصفة مشبهة، والفتحة فيه صوت قصير، وهذه الامثلة هي من باب التحريف لا من باب الزيادة (الشايب، ٢٠١٦، صفحة ٢٠٠).

فالنظرة العربية القديمة ترى ان اصول الكلام هي من الاصوات الصامتة وحدها، لذلك ينظر إلى اي اضافة على انها زيادة صرفية ان كانت تمس الصورة الحرفية للاصول اما الاصوات الصائتة القصيرة فلا تعد زيادات كما لا تعد اصولاً .

اما النظرة الغربية وهي نظرة اللسانيين بصورة عامة فترى ان الاصل شركة بين الصوامت والصوائت، لذلك اعتبرت الفتحة في نحو (قَتَلَ) شيئاً لازماً تحوّل إلى صوت طويل (قاتل) ،ويبدو ان العربية حلّت هذه المفارقة بالاعتماد على (الصِيغة) التي تصب فيها الاصول، فتكون الصيغة مورفيما كلياً مؤلفاً من اجزاء أو عناصر تضم علامات الضبط في مصطلح العرب وحروف الزيادة مثل صيغة (تفعّل) التي يحللها الصرفيون العرب إلى اصل زائد وعلامات ضبط دون ان يعتري الصيغة اي تغيير صوتي، فكل ضبط هو منسوب إلى الصيغة التي تحوي اصولاً متعددة .

فالتحليل الحديث يعتبر بان النظام الصرفي للعربية لا يتأثر بأعتبار الضمة والكسرة في صيغة (قُتِلَ) مورفيمين على اساس انهما صوتان اضيفا إلى اصل المبنى للدلالة على معنى صرفي أو نحوي، في حين ان المورفيمات التحريفية التي سبق ذكرها تحتاج إلى تلبّث قبل ان تعمّم على الصرف العربي (الشايب، ٢٠١٦، صفحة ٢٠١).

٣- المورفيمات الترتيبية : وهي قليلة في العربية لانها تعتمد على العلامات الاعرابية لا على المواقع الترتيبية، ولذلك نستطيع في العربية ان نقدم أو نؤخر عناصر كثيرة من عناصر الجملة اعتماداً على هذه العلامات الاعرابية نحو(علياً اكرمَ حاتمٌ) فـ(علياً) مفعول به وان تقدم على فاعله وفعله، ولا يمكن ان يعرب مبتدأ بدعوى انه تقدم وابتديء به الكلام لان العلامة الاعرابية هي التي حكمت موقعه الاعرابي (الشايب، ٢٠١٦، صفحة ٢٠٢).

وقد شاع في بعض اللسانيات مصطلح (المصرفات) والمقصود بها العلامة اللغوية الصغرى، وهذا المصطلح يتداخل مع مفهوم الكلمة عندما يكون مصرّفا مستقلاً، وتنقسم هذه المصرفات اقساماً مختلفة باعتبارات مختلفة، ومن ذلك انقسامها من حيث دلالتها إلى مصرفات معجمية، ومصرفات قواعدية ومن حيث بنيتها إلى لواحق وصيغ، ومن حيث الاستقلال والتقييد إلى مصرفات حرة ومصرّفات مقيدة .

١- المصرّفات المعجمية : هي التي تدل على معنى معجمي، وتوصف بانها غير محدودة العدد، وذلك لانها تُحيل على مدلولات قابلة للزيادة باطراد، ومن امثلتها (اسنان)، و(جمل)، و(نبات) .

٢- المصرّفات القواعدية : هي التي ليس لها معانٍ في حد ذاتها، بل تؤدي وظائف نحو كما في حركات الاعراب، أو صرفية كما في تاء التأنيث، أو هما معاً كواو الجماعة في نحو (مسلمون) .

٣- المصرّفات اللاصقة : هي المصرفات التي تسبق الجذر المعجمي، وتسمى سوابق، ومن امثلتها اداة التعريف (ال)، والمصرفات التي تلحق الجذر، وتسمى لواصق، ومن امثلتها (تاء التأنيث) .

٤- المصرّفات الصيغية : وهي اوزان ذوات وظيفة قواعدية كصيغ الافعال، والمشتقات، وجموع التكسير، والتصغير، والتأنيث ومن الفروق الجوهرية بين اللواحق والصيغ ان الاولى تتسم بالخطية وهو ما يعني امكان فصلها فصلاً خطياً عما قبلها وبعدها من عناصر، اما الصيغ فهي قوالب مجردة اريد بها تحديد الصوامت الاصلية وتمييزها من الزائد، وتحديد مواقعها وبيان مواضع الصوائت بينها ؛ ونظراً إلى طبيعتها الاندماجية مع العَجَمات فقد اضحى فصلها عنها امراً متعذراً وتشترك العَجَمات مع الصيغ في سمة التجريد ؛ اذ تتألف من عدد من

الصوامت قد يندمج مع صيغة قواعدية دالة، كما في نحو (كَتَبَ) المؤلفة من (ك – ت – ب) وصيغة (فَعَلَ)، أما لفظة (اسد) التي تتألف من (ء – س – د) ووزنها (فَعَلَ)، وهو بذلك يصبح جاهزاً للالصاق فتدخل عليه اداة التعريف مثلاً، فيصبح (الأسد) (علي، ٢٠١٣، صفحة ١٢١). وهذا يعني ان الصيغ الصرفية عندما تستخدم في تأليف الكلمات يكون الجزء المادي من اللفظ المتمثل في الصوامت هو المعبر عن المعنى المعجمي، اما المعبر عن المعنى القواعدي فيغلب عليه الجزء الصوري المتمثل في الشكل الذي تأتي عليه الصيغة علاوة على الصوائت المتضمنة في تلك الصيغة اي ان الصوامت(ك – ت – ب) في كتب تدل على معنى العَجَمَهَ ، و(فَعَلَ) يدل على المعنى القواعدي.

٥- المصرّفات الحرة: هي كلمات مستقلة نحوياً ينطبق عليها تعريف الكلمة، وتعامل معاملتها،وقد عُدت مصرفات؛ لانها لايمكن تقسيمها إلى عناصر لغوية اصغر ذات معنى ومن امثلتها (عن)، (ثم).

٦- المصرّفات المقيدة :. وهي عناصر لايمكن استقلالها عن جذور الكلمة نحوياً، ومن امثلتها (ال) في (الكتاب)، واللاحقة (ة) في (مكتبَة) (علي، ٢٠١٣، صفحة ١٢١).

٣- الصرف في ضوء اللسانيات النسبية

ترى اللسانيات النسبية ان النموذج النحوي ينبغي ان يتفرع إلى قوالب تُفرع اللغة الموصوفة إلى فصوص، بحيث يتكفل كل قالب في النموذج النحوي بوصف فص من فصوص اللغة ويمكن تقسيمها إلى :

١- **الفص النصغي** : ويبدو انهم ارادوا به (الفص الصوتي)، فتعويد حاسة السمع وترويض جهاز النطق موكول إلى الفص النصغي، حيث يستطيع من خلاله الناطق انجاز نشاطين لغويين .

أ- التمييز بحاسة السمع بين الصور الصوتية المتجانسة مثل (سيف وصيف)، و (تين وطين) . ويكون اسهل عليه التمييز بين الصور الصوتية المتباينة نحو : (تلفاز، تمساح)، و(وتعود، جلوس) وهكذا.

ب- التحكم في تحريك اعضاء جهاز النطق داخل حجرات الرنين من اجل بناء الاحياز المولدة للاصوات المستعملة في اللغة العربية، بحيث يُصدر كل نطيقة مستوفية للصوتيات، حينئذ يكون الفرد قد اكتسب مهارة السمع والنطق اكتساباً تاماً (الأوراغي، ٢٠١٠، صفحة ١٠).

ولا بد من ضرورة ربط تلقين الكتابة بمهارة السمع والنطق عن طريق مبدأ التبعية اي تخصيص الحرف للنطقية الواحدة، فلا يخط الفرد بيده شيئاً مغايراً لما سمعه (الأوراغي، ٢٠١٠، صفحة ١١).

٢- **الفص المعجمي** : ويتضمن عدد غير متناه من المداخل المعجمية المختزنة في اذهان الناطقين باللغة، ويفترض في القالب المكلف بوصف ان يدقق بنْية القَولِة ويحدد مفهوم الكلمة .

اما الهدف المباشر من تلقين المعجم فهو تكوين الحصيلة اللغوية، اي مجموع المداخل المعجمية المبرمج تلقينها لتمكين الطالب ثقافياً ولغوياً من جراء المحادثة في مستوى ثقافي مناسب لمستواه الذهني (الأوراغي، ٢٠١٠، صفحة ١٢).

ومن اجل ذلك ينبغي البدء بالمفردات الدالة على الموضوعات الحية القريبة من المتعلم، مع الانتقال التدريجي إلى المجردات، وان يكون دمجها في نص الدرس

منضبطاً بعلاقات معنوية كالتضاد والترادف، ونحوها من العلاقات الاشتقاقية والصرفية.

٣- **الفص التحويلي** : وهو يحتوي على صنفين من القواعد :

أ- قواعد اشتقاقية ذات طبيعة دلالية تتكفل بتوليد بعض الكلمات من بعض كتوليد المطاوعة من المتعدي .

ب- قواعد صرفية ذات طبيعة صورية، مهمتها ضبط مختلف التغييرات التي تطرأ على القولِة المتصرفة، وهي تنتقل من بنية إلى اخرى، كقلب الواو ياء اذا اجتمعتا في قولة وادغام الياء في الياء في نحو : طيَّ و عيٌّ، وميت وسيد (الأوراغي، ٢٠١٠، صفحة ١٣).

وبين هذين الضربين من القواعد علاقة تحكُّم، اذ كل مايسمح به المكون الاشتقاقي يجوَّزه المكون الصرفي، وليس كل مايسمح به الصرف يجوَّزه الاشتقاق . فمثل (هُلكَ) المحوَّل عن (هَلَكَ) تجوزَّه قاعدة صرفي وتمنعه قاعدة اشتقاقية، وكذلك (كين) المحوَّل عن (كان) . في حين تجوَّزه كلتا القاعدتين مثل (شُتِمَ) و (قِيدَ) المحوَّلتين تباعاً من (شَتم) و (قاد) .

٤- **الفص التركيبي** : وهو يستلم من المعجم مفردات نتظمة في بضع مقولات، فيؤلف بينها بواسطة علاقات بغية انشاء جمل تامة لتكوين قابلة للاستعمال بهدف انجاح المحادثة والمحافظة على استمرارها (الأوراغي، ٢٠١٠، صفحة ١٥).

المبحث الثاني : التعليل الصرفي في النحو

ان العلاقة بين الصرف والنحو تحددها المقولات الصرفية التي هي عبارة عن معانٍ تعبر عن مباني التصريف . ومن الملاحظ ان هذا المصطلح مستعار من

المقولات المنطقية وهي الاجناس العليا التي لاتوجد اجناس اعلى منها واعم (حسان، ١٩٧٩، صفحة ٨٩).

وتمتاز مباني التصريف من سواها بانها ليست صيغاً أو اوزاناً صرفية أو مباني جامدة ذات استقلال شكلي، انما هي لواصق مضافة إلى تلك الاشكال الصرفية المنتمية إلى مباني التقسيم . ان هذه اللواصق تختلف عما عداها اختلافاً كبيراً . فهناك فرقاً بين الادوات الموضوعة على حرف واحد من جهة واللواصق التصريفية التي لا تعدو كونها علامات تتصل بالكلمات من جهة اخرى . فاذا قلنا (كتب التلميذ بالقلم) . عرفنا ان (بالقلم) مبنيان، احدهما : اداة هي حرف جر، والآخر القلم وهو كلمة معجمية (قدور، ١٩٩٦، صفحة ٢٢٩).

اما اذا قلنا (المرأة الفضلى هي من ترعى اولادها)، فان (المرأة) كلمة ليست مركبة من كلمتين نحو (بالقلم)، انما هي معجمية (وحدة دلالية) لحقتها علامة تصريفية تدل على النوع هي التاء (وحدة صرفية) تابعة للكلمة والدليل وقوع علامة الاعراب عليها .

وتقسم اللواصق المستخدمة في التصريف إلى : صدور أو سوابق، نحو احرف المضارعة المجموعة في كلمة (انيت)، وعلامة التعريف (ال) . والى احشاء أو دواخل، نحو الف كلمة (رجال) الدالة على الجمع بالتضامن مع الصيغة . والى اعجاز أو لواصق، وهي كثيرة، نحو علامة التأنيث الثلاث وعلامات الجمع السالم للمذكر والمؤنث، وعلامات المستثنى،وتاء التأنيث التي تلحق الافعال، ونون النسوة وسائر الضمائر المتصلة .

ان المقولات التصريفية في اللغة العربية تتضمن عدة انواع هي :

الشخص، والعدد، والتعيين، والنوع، والتصريف . اما مقولة التصريف الزمني فهي مختصة بالافعال .

١- الشخص : يقصد به التكلم والخطاب والغيبة، وهذه تُؤدى في اللغة العربية عن طريق الضمائر أو الضمائر والافعال بما يلتصَق بها من علامات تصريفية تؤدي اكثر من وظيفة . فاللغة العربية تتضمن المثنى كما هو معروف، كما تميز بين المذكر والمؤنث في جميع الحالات التصريفية وهذا يظهر من خلال الضمائر المنفصلة وهي (انا – نحن) للخطاب، و(انتَ-انتِ-انتما-انتم-انتن) للخطاب، و(هو – هي – هما – هم – هن) للغيبة (قدور، ١٩٩٦، صفحة ٢٣١) .

اما اذا نظرنا إلى اللواصق التي تعبر عن (الشخص) فاننا نلاحظ نوعين من اللواصق وهما :.

أ- العلامات التصريفية ومكانها الصدر أو العجز .

ب- الضمائر المتصلة ومكانها العجز .

فعند تصريف الشخص مع زمن المضي اذا اردت التكلم تقول (ذهبتُ – ذهبنا) واذا اردت الخطاب تقول (ذهبتَ – ذهبتِ)

واذا اردت الغيبة تقول (ذهبتْ – ذهبا) . وتقوم في المضارع علامات خاصة بالدلالة على الشخص بالتضافر مع الضمائر المتصلة أو المستترة على حد سواء . فلا يخلوا مضارع من علامة متصدرة وضمير لاحق أو مستتر نحو (اقوم – تقوم) اما في تصريف الامر فلا يظهر فيه الا الضمير نحو (اعملا – اعملي) للمخاطب وحده، ولا تظهر جدوى أو معنى لفظة (شخص) ضمن هذه المقولات الصرفية مالم يتحقق التوافق السياقي، وتمكين الصرف من خلق الجداول التصريفية (حسان، ١٩٥٥، الصفحات ٢٥٧-٢٥٨).

وتتصرف اللغات وفقاً للمعطيات الاجتماعية والنفسية في استخدام الشخص، اذ تميل بعض اللغات إلى مخاطبة المفرد ذي الاهمية قدراً ومكانة أو قرابة بصيغة الجمع . كما هو سائد بان تصدّر الاوامر الملكية بكلمة (نحن) ملك كذا، وفي حالات اخرى مماثلة يتجنب المتكلم استخدام ضمير الشخص وصيغته المعروفة (انا قمتُ)حتى لا يتهم بالانانية وطغيان الشخصية . فيلجأ إلى ضمير الجماعة لا تعظيماً لنفسه، بل لجعلها جزءاً من كل ولا سيما اذا كان المقام مقام افتخار جماعي . على حين ان العكس مطلوب اذا اختلف المقام فكان خاصاً بتحمل مسؤولية، تحديد شخصية . فيقال (انا فعلت كذا) (قدور، ١٩٩٦، صفحة ٢٣٥).

٢- العدد : يقصد بالعدد هنا الافراد والثنية والجمع . وهو مقولة صرفية عامة،اذ لا تخلو لغة من ان تقسيم الكلمات إلى اسماء وصفات وافعالا أو إلى مفرد وجمع . وتمتاز العربية واخواتها من اللغات السامية بانها تقسم الكلمات قسمة ثلاثية هي المفرد والمثنى والجمع، وتشير العربية ومعظم اللغات المعروفة إلى العدد في الضمائر والصيغ الجامدة عن طريق المبنى نفسه، اي دون لا صفة تعريفية وذلك نحو : (انا – انت) للمفرد، و(انتم – وانتن) للجمع، اما الصيغ الاخرى الدالة على المثنى نحو (انتما – هما) فمبنيان جامدان ايضاً، اذ لا تقبل اللاصقة (الالف) هنا الانفصال لانها جزء من المبنى، لذلك لا تستقل باعراب على نحو قولنا (المجدان فازا) اذ وقعت الالف بموقع الفاعل (قدور، ١٩٩٦، صفحة ٢٣٧).

وفي الافعال علامات تصريفية تدل على العدد . ففي العربية نقول : الطالبان درسا . والطلاب درسوا للمجع المذكر . والطالبات درسن، للجمع المؤنث . والعربية لاتعد الف المثنى،وواو الجماعة، ونون النسوة عندما تتصل بالافعال، علامات تابعة،بل تعدّها كلمات مستقلة تنفرد باعراب خاص . ويلاحظ ان هذا الالصاق في

العربية خاص بالاسناد إلى الضمائر، اذ يبقى الفعل مفرداً مع فاعله الظاهر سواء اكان مفرداً أو مثنى ام جمعاً نحو : (قام التلميذ) و(قام التلميذان) و(قامت التلميذات) .

٣- التعيين : يراد بالتعيين تعريف الاسماء أو تنكيرها . فالاسماء التي تدل على مسميات لاصفات تحتاج إلى تحديد المقصود من دلالتها اذ انها تصلح للدلالة على فرد معين، كما تصلح للدلالة على عموم الداخلين فيها أو على اجناسهم . فعندما نقول : (رجل) لا نقصد بذلك فرداً معيناً، انما يقصد بذلك كل رجل من جنس الرجال، على حين ان هذا الاسم حين يعيّن بالاشارة أو النداء أو اداة التعريف أو الاضافة يعَدو محدود الدلالة لانه يعني رجلاً واحداً معيناً فقط (قدور، ١٩٩٦، صفحة ٢٣٩).

وتشتمل معظم اللغات على نوعين من المعارف، احدهما ما يدل بنفسه اي بمبناه على التعيين . كالضمير والاشارة والموصول والعَلَم، ونحو ذلك من المباني الجامدة . والثاني ما تدل على تعيينه اداة خاصة هي لاصقة صرفية تسبق الاسم أو تلحقه . وحين تسقط الاداة يرجع الاسم نكرة أو اسماً للجنس، اما النوع الاول فلا يتخلى عن تعيينه، اذ لايدل على ذلك بالاداة انما بالمبنى .

ان العربية ومعظم اللغات السامية تكتفي بالصاق المضاف بالمضاف اليه دون اداة صرفية . وفي اللغات المعربة كاللغة العربية الفصحى يتخلى المضاف عن علامات تنكيره كالتنوين والنون وعلامات تعيينه كأل التعريف قبل ان يلتصق بالمضاف اليه ليكونا مركباً اضافياً، ولا شك في ان هذه الطريقة تساعد على ايجاد تسميات كثيرة دون الحاجة إلى الاشتقاق التصريفي . لذلك يلاحظ ان المضاف والمضاف اليه يستعملان استعمال الاسم الواحد وقد امتزجت دلالتاهما، فلا يتصور انهما اسمان نحو : قولنا في العربية (جهاز الاشعة) و (مديرية التعليم) وغيرها (قدور، ١٩٩٦، صفحة ٢٤٠).

اما تعريف الاسماء بادخال اداة معينة فهو باب صرفي مطرد في كثير من اللغات مع وجود بعض الاختلاف بين لغة واخرى .

ففي العربية يطرد ادخال الف ولام التعريف، أو (ال) التعريف على النكرات لتصبح معارف، مع بعض الاستثناء، كما في (ال) الجنسية التي لا تزيد النكرة تعريفاً، بل تشير إلى الجنس فقط .

أما سائر اقسام (ال) المذكورة عند النحاة فيمكن عدها اداة تعيينية وان دلت على الموصولية أو الاشارة أو الضميرية . نحو (المكرم ضيفه محمود)،و(سلم على الرجل) اي : الذي يكرم ضيفه، وسلم على هذا الرجل .

اما التنكير في العربية فعلامته الرئيسة هي قبول التنوين الذي يدل صرفياً على تحديد المبنى، وعدم ارتباطه بمبنى آخر، ويدل ايضاً على التخلي عن سائر طرق التعريف، اذ لايجتمع تعريف وتنكير الا في حالة واحدة هي اسم العلم المنون .

نحو : (محمدٌ رسولُ الله) . وقد فسر احمد محمد قدور هذا التناقض بقوله :(والتفسير الذي نرتضيه لهذا التناقض هو ان اسم العلم اشبه النكره في خلوّه من ادوات التعريف ولواصقه من جهة الشكل فاستحق التنوين لا للتنكير بل لتحديد منتهى البناء مستقلاً عن الاضافة)) (قدور، ١٩٩٦، صفحة ٢٤٢).

وهذا يعني ان المسألة صرفية شكلية لاعلاقة لها بالمعنى، اي بمدلول اسم العلم وعلى هذا التفسير ساغ دخول (ال) التعريف على كثير من أسماء الاعلام، نحو العباس والامين والرشيد والحمزة (حجازي، ١٩٧٨، الصفحات ٢٤٨-٢٤٩) .

ولا يكتفي في العربية بتعيين الاسماء، انما ينبغي تعيين الصفات ايضاً من اجل تحقيق الربط السياقي للجملة، ولذلك فان الصفة تطابق الموصوف بالتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير والاعراب .

٤- النوع : يعد النوع أو الجنس من المقولات الصرفية المهمة حيث اعتنت معظم اللغات ومنذ اقدم العصور على التفريق بين المذكر والمؤنث تفريقاً دقيقاً حتى اصبح النوع في بعض اللغات مميزاً وحيداً بين كلمتين مختلفتين معنى" متفقتين صيغة .

ومع ان النوع في اللغة هو صدى للنوع في الطبيعة، فان معالجة امر النوع في اللغة ينبغي ان تكون ضمن اطر اللغة وقوانينها، لان اللغة تتطلق في تعاملها مع النوع وغيره من مقولات لها اشباه في الحياة أو الفكر . فأهم ما تسعى اليه اللغة هو التوافق السياقي وضمان أمن اللبس وابراز الوظيفة الابلاغية للكلام .

لذا لافائدة من الامعان في مقارنة مقولة النوع في اللغة بمسألة النوع في الطبيعة (قدور، ١٩٩٦، صفحة ٢٤٤).

وللغات في تعبيرها عن النوع طرق مختلفة من حيث الوسائل والمورفيمات الصرفية، ولعل اقدم طريقة في ذلك هي تخصيص مبنى خاص بالمذكر،ومبنى آخر خاص بالمؤن، ومن امثلة هذه الطريقة الضمائر والموصولة والاشارة نحو :(انتَ – هذا – الذي) للمذكر و(انتِ – هذه – التي) للمؤنث. ولا يقتصر التفريق بين المذكر والمؤنث عن طريق المباني الجامدة (الضمائر والاشارة والموصول) وانما هناك لغات تخص المذكر لكلمة مستقلة كما تخص المؤنث بكلمة اخرى كما جاء في العربية (اب – أم) و (رجل – إمرأة) و (جمل – ناقة) وغيرها (قدور، ١٩٩٦، صفحة ٢٤٧).

ولكن هذه الطريقة مرهقة للذهن، اذ تتطلب كلمة خاصة لكل نوع . ويخالف هذا مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي يسعى إلى الاكتفاء باقل المباني للدلالة على اكثر المعاني صرفياً ودلالياً .

وهناك طريقة اخرى تعتمدها بعض اللغات لامن اللبس هي استخدام كلمة أو مورفيم لتحديد النوع كما في قولنا في العربية : (الصقر – انثى الصقر) و (النسر – هي النسر) .

اما الطريقة القياسية فهي التفريق بين المذكر والمؤنث بواسطة العلامات والمورفيمات الصرفية التي تلحق الاسماء والصفات والادوات والافعال، ولكل لغة علامات خاصة بها، منها المطرد، ومنها غير المطرد، حيث ان المذكر من الاسماء والصفات لايحتاج إلى علامة تشير إلى انه مذكر . اما المؤنث فهو يحتاج دوماً إلى علامة مميزة وهي ثلاث علامات التاء، والالف المقصورة، والالف الممدودة، والتاء تدعى في العربية بالتاء المربوطة وهي موجودة في كل اللغات السامية، واحياناً يعتريها شيء من التغيير يجعلها قريبة من الف المد (حجازي، ١٩٧٨، صفحة ٢٦٣).

وتدخل التاء على كثير من الاسماء للتمييز بين المؤنث والمذكر نحو انسان و انسانة أو تدخل على الصفات نحو كريم و كريمة، أو لتحديد الجنس نحو ثمر وثمرة، أو للمبالغة نحو علاّم وعلاّمة أو تكون بدل من الياء في وزن (مفاعيل) في جمع التكسير نحو زنديق وزنادقة، أو بدل من ياء البنية نحو دماشقة جمع دمشقي، أو تكون تعويض لفاء الكلمة المحذوفة نحو : عدة التي اصلها وعد . أو تعويض للام الكلمة نحو لغة التي اصلها لغو .

اما العلامة الثانية فهي الالف المقصورة وترد في وزن (فُعْلى) مؤنث (افعل) أو وزن (فَعْلى) مؤنث (فعلان) نحو كُبرى ونَشوى، ويرد وزن (فِعْلى) لان مذكره فِعْلٌ نحو ذِكْرى ومذكره ذِكْرٌ، ويشترط في الالف المقصورة التي يراد بها التأنيث ان تكون زائدة على الاصل لا منقلبة لان المنقلبة لا تُعد علامة للتأنيث .

وعلامة التأنيث الثالثة في العربية هي الالف الممدودة التي تلحقها همزة زائدة غير منقلبة عن ياء أو واو كما في وزن (فعلاء) مؤنث (أفعل) الدال على لون أو عيب نحو (سمراء و عرجاء) التي هي مؤنث (اسمر و اعرج) . وقد ترد كلمات على وزن (فعلاء) ولم يسمع لها مذكر على وزن (افعل) نحو حسناء التي ليس لها مذكر من لفظها، وقد ترد اسماء على وزن فعلاء ايضاً والهمزة فيها زائدة نحو (صحراء) وقد تكون الهمزة متقلبة عن اصل نحو (سماء) واصلها (سماو)، اما بنّاء، وعدّاء ومشّاء فهي صفات للمذكر على سبيل المبالغة وهمزتها اصلية[١] .

ان شيوع استخدام تاء التأنيث في العربية وجعلها العلامة القياسية ادى إلى امرين هما (قدور، ١٩٩٦، صفحة ٢٥١):

١- عدم الاعتداد بعلامتي التأنيث الاخريين وهما الالف المقصورة والالف الممدودة، وتأنيث ما يؤنث بها بالتاء، ففي عَزلاء قالوا : عَزلة، وفي بيضاء قالوا : بيضة وفي عطشى عطشانة وهكذا.

٢- عدم تصور ان المؤنث يوجد بلا تاء لذلك الحقت اللهجات الدارجة التاء بكل صفة حتى ان لم تكن محتاجة إلى العلامة .

كما اجازت العربية الفصحى قصر الممدود اصلاً. فيقال في دعاء : دُعا، وفي صفراء :صفرا، وفي العربية الفصحى ايضاً اسماء وصفات لا تحتاج إلى علامة تأنيث ،اذ بعضه مؤنث سماعي نحو:عين ودار ورِجْل وارض، وهناك مؤنث القياس فيه ترك التاء نحو : حائض ومرضع ومطفل، الا انه قد يرد بالتاء كما في قوله تعالى ((يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما ارضعت)) (سورة الحج: ٢٢)، ويبدو ان ترك العلامة هو ضرب من الاقتصاد اللغوي، وهناك صفات يستوي فيها المذكر والمؤنث وهذا يعني تجرد هذه الكلمات من علامة التأنيث . فيكتفي بتحديد نوع الموصوف للتفريق بين

المذكر والمؤنث نحو : امرأة جريح وفتاة مقوال (قدور، ١٩٩٦، صفحة ٢٥٣). اما اذا استعملت هذه الصفات استعمال الاسماء فلابد الحاقها بالتاء نحو : ذبيحة اسم لما يذبح، ونطيحة اسم لما ينطح .

وتستخدم العربية الفصحى علامة تأنيث في الجموع السالمة وهي الالف والتاء . ومع ان بعض ما يجمع بالالف والتاء ليس مؤنثاً نحو إكرام وإكرامات، وتلفزيون وتلفزيونات، وان معظم ما يجمع هذا الجمع هو من الاسماء، على حين ان الصفات القياسية وان كانت للمؤنث الحقيقي فلا تجمع جمع مؤنث سالماً نحو حمراء وعطشى، انما تجمع جمع تكسير على وزن واحد مع مذكرها فيقال :حُمْر وعِطاش كذلك في الصفات الخاصة بالاناث والتي لا تتضمن التاء كحائض فيقال : حوائض . وهناك اسماء مذكرة الا انها اكتسبت صفة التأنيث من الجمع مثل حمّام يجمع على حمّامات (الأنطاكي، دون تاريخ، صفحة ٣٥٠).

وللفعل في العربية علامات تأنيث بعضها ضمائر، وبعضها لواحق فالضمائر كنون النسوة التي تلحق الماضي والمضارع والامر، وياء المخاطبة التي تلحق المضارع والامر للدلالة على المفردة المؤنثة واللواحق كتاء التأنيث الساكنة التي لا تلحق إلا الماضي، والنون الدالة على النسوة وهي ليست ضميراً نحو (ذهبتنّ) . فالنون هنا علامة لاحقة للضمير للدلالة على النسوة وليست مبنى كنون النسوة كما في قولنا : النساء شاركْنَ في بناء المجتمع (قدور، ١٩٩٦، صفحة ٢٥٥).

التصريف والزمن

الزمن مقولة صرفية ونحوية تعبر عنها صيغ التصريف الفعلي وتشترك اللغات المعروفة في انها تضم ثلاثة ازمنة صرفية رئيسية هي الماضي والحاضر والمستقبل .

الا ان هذه اللغات تختلف فيما بينها في طرق التعبير عن الزمن صرفياً ونحوياً من جهة، وفي عدد ما تتضمنه من الازمنة من جهة اخرى .

ان اللغة العربية واللغات السامية تقسم الفعل تقسيماً زمنياً إلى ثلاثة انواع هي :. (الماضي) والحاضر (المضارع) و (الامر).

لقد انتبه معظم المستشرقين ممن درسوا ظاهرة الزمن في العربية إلى ان العربية واخواتها الساميات تعبر عن الفعل تعبيراً محدوداً . والسبب يعود إلى ان هؤلاء قد درسوا الزمن بوصفه نتاج للفعل وحده ولا سيما اذا كان خارج السياق . ولم يتناولوه باتجاه تحليل السياق النحوي الذي تأتلف فيه الافعال والادوات والمواقع الاسنادية لتقدم الزمن النحوي الذي لا يقل دقة عن الزمن في اللغات الاخرى .

لذا ينبغي الاشارة إلى نوعين من الزمن : احدهما زمن صرفي وهذا ما تقدّمه جداول التصريف الفعلي عن طريق اللواصق (المورفيمات)، وهو زمن يوصف خارج السياق . وثانيهما زمن نحوي تقدمه التراكيب الاسنادية التي تضم الافعال داخل السياق النحوي، والادوات، وكل مباني القرائن السياقية، وهو زمن لايوصف إلا داخل السياق (حسان، ١٩٧٩، صفحة ٢٤٠) .

ان النحاة العرب لم يخصصوا للزمن بشقيه الصرفي والنحوي مباحث وافية ا وان يقدموا ذلك في باب مستقل بارز من ابواب دراستهم، وهذا لايتفق مع تُقدّمه العربية من تنوع وتدقيق في الزمن بوسائل متعددة، فكانت نظرتهم عجلى إلى ابواب النحو . ومن هنا ساغ بعض الدارسين كالدكتور تمام حسان في تجميع الانظار النحوية المتفرقة في تضاعيف المصنفات وتفسيرها، ولكن هذا مشروط بالانطلاق مما هو موجود في اللعربية فعلاً حتى يتجنب الدارس في خطأ اصطناع جداول تصريفية هي في الاصل ترجمات حرفية لبنى تركيبية اجنبية .

وهنا يبرز رأي دقيق للمستشرق الالماني برجشتراسر في كتابه (التطور النحوي)، اذ وضع هذه القضية في مكانها الصحيح . فالعربية كما يرى تمتاز من اللغات السامية بتخصيص معاني ابنية الافعال وتنويعها . وذلك بطريقتين هما : اقترانها بالادوات، نحو : (قد فعل) و (قد يفعل) و (سيفعل) و(لن يفعل) . واستعمال الفعل (كان) على اختلاف صيغه نحو (كان قد فعل) و (كان يفعل) و (سيكون قد فعل) (براجشتراسر، ١٩٨٢، الصفحات ٨٩-٩٠).

ان ما ذكره (برجشتراسر) ليس إلا امثلة محدودة من وسائل كثيرة تستطيع العربية التعبير عن الزمن ولاسيما على الصعيد النحوي السياقي .

ففي مباحث الادوات الدالة على المعاني، ومباحث انواع الجمل والافعال الناسخة والافعال ذات الوظائف الخاصة كالشروع والمقاربة والرجاء، واسماء الافعال ومعظم المشتقات الاسمية القياسية كثير من الجوانب المتعلقة بالزمن النحوي الذي هو محصلة للزمن الصرفي الذي تقدمه صيغ الافعال وللعلاقات والقرائن السياقية التي تقدمها قواعد التركيب النحوي . وهذا يعني ان العربية الفصحى عبرت عن الزمن بوساطة القرائن السياقية النحوية ومن الجدير بالذكر ان كتب التفسير حفلت بالاشارات المهمة التي تغير الزمن تبعاً للعلاقات السياقية أو القرائن الحالية ومنها انهم بينوا ان الفعل الماضي قد يكون معبراً عن الزمن الحاضر أو المستقبل، فالحاضر، كقوله تعالى : ((الئن حصص الحق)) (سورة يوسف: ٥١)، والمستقبل، كقوله تعالى : ((اقتربت الساعة وانشق القمر)) (سورة القمر: ١١)، كذلك بيّن النحاة والمفسرون ان الفعل المضارع يمكن ان يدل على زمن مضى لاغراض بلاغية أو لغوية . نحو قوله تعالى : ((ثم قال له كن فيكون)) (سورة آل عمران: ٥٩)، اي كن فكان اي ان الفعل يكون مضارع صرفياً وماضٍ نحوياً. وفي ضوء التفريق بين الزمن الصرفي والزمن النحوي،

ومع الافادة من نظرات النحاة القدامى ابتدع الدكتور تمام حسان جدولاً للزمن النحوي في العربية مستعيناً بالصيغ الصرفية الرئيسة وهي(فَعَلَ). و(يَفْعَل) و (إفْعَل)، وبالادوات والنواسخ التي تدخل على هذه الصيغ . حيث قسّم جدوله إلى قسمين كبيرين بحسب ما تقسم الكلام من خبر وانشاء مع كل ما يتفرع منهما من اساليب (قدور، ١٩٩٦، الصفحات ٢٦١-٢٦٢).

ولابد من الاشارة إلى مسألة اخرى وهي ان بعض اللسانيين قد اطلق على العلاقة بين الصرف والنحو بأسم (التقابلات في الصرف والتركيب) وهؤلاء هم اللسانيون البنيويون الامريكيون اذ يعتبرون الجملة سلسلة من الوحدات الصرفية التي لا تتجاوز بشكل اعتباطي، بل ان كل مكون فيها يحتل موقعاً ما بحسب علاقته بالمكونات الاخرى المجاورة له، وهذا يعني انهم استندوا إلى فكرة (الموقعية) لتحديد توزيع الكلمة داخل التركيب، وهذا التحليل التوزيعي لا يأخذ في الاعتبار معنى الوحدات ولا يهتم به في تحديد وحدات الجملة، وانما يعتبر ان الموقع الذي تحتله هذه الوحدات هو الذي يحدد معناها (غلفان، ٢٠١٠، صفحة ٢٧٢).

فلو اخذنا مجموعة من الجمل نحو (سقطت كرة الولد) و (لعب الولد بالكرة) و (دع اللعب ياولدي) وغيرها من الجمل الاخرى نجد ان وحدة (ولد) قد تكررت في هذه الجمل وقد اخذت (ال) التعريف في الجملتين الاولى والثانية عدا الجملة الثالثة وقد سبقت كلمة (ولد) في الجملة الاولى بأسم وفي الجملة الثانية بفعل وفي الثالثة بحرف نداء، لذا من الصعب تحديد جميه المواقع التي تحتلها كلمة (ولد) في اللغة العربية لانها مواقع متعددة، ولا يمكن حصرها، وهكذا يتبين التحليل التوزيعي للوحدة الصرفية على مستوى العلاقات التركيبية، ويظهر ان التوزيعيين كانوا يفضلون تطبيق التوزيع بعيداً عن اية عناية بالمعنى فقد اهتموا بتصنيف الاشكال اللغوية اي الوحدات اللغوية

في فئات معينة بناء" على توزيعها داخل الجمل، فالاشكال التي لها وظائف مماثلة تكّون فئة خاصة : (الافعال – الاسماء – الحروف – الصفات) (غلفان، ٢٠١٠، صفحة ٢٧٥).

ويضيف البنيويون الامريكيون إلى فكرة التوزيع مبدأ العلاقات الاستبدالية الذي اعتمدته اللسانيات البنيوية . وتعد العلاقات الاستبداليه المحرك الاساسي للنحو التوزيعي . وتقوم على استبدال الوحدات على التشابه اولاً والاختيار بين الاشكال ثانياً . فعندما نجمع (فتاة) و (طفل) و (رجل) في فئة واحدة، فان ذلك يعني انه يمكن اجراء استبدال بينها . اي ان الواحدة منها يمكنها ان تحتل مكان الاخرى . اما تعالقها على المستوى التركيبي فيظهر في كون كل منها يجاور الفعل والاسم والحرف في علاقات متنوعة (غلفان، ٢٠١٠، الصفحات ٢٧٥-٢٧٦) .

من هنا نستنتج ان اللسانيين التوزيعيين لم يهتموا بالوحدات المجردة فحسب . مثل(ولد) أو (فتاة) وانما يوسعون بنية الوحدات المستبدلة فيهتمون بالعلاقات التي تجمع المركبات سواء الاسمية أو الفعلية.

المبحث الثالث: التعليل الصرفي في الظواهر الصوتية

يرى الدكتور عبدالصبور شاهين ان الصرف هو اشد التصاقاً من النحو بالاصوات ونظرياتها ونظمها، ويتعجب ممن يتصدى لتدريس الصرف دون الاعتماد على علم الاصوات اللغوية (شاهين، ١٩٨٠، صفحة ٩) .

واذا كان الاقدمون لم يعرفوا مدى التشابك بين الاصوات والنحو والصرف فانهم معذورون في ذلك ولكنهم مع ذلك بذلوا غاية اخلاصهم في تقعيد احوال الكلمة والتركيب العربي . ومع ذلك فمنهم من اهتم بدراسة الاصوات وفي مقدمتهم سيبويه، والفارسي، وابن جني الا انهم درسوا علم الاصوات منفصلاً عن دراسة النظام الصرفي.

ان تعليل التغييرات الصوتية انطلاقاً من الرسم المرئي لامن سلسلة الاصوات المسموعة هو خطأ منهجي وقع فيه الصرفيون العرب (البكوش، ١٩٨٧، الصفحات ٢١-٢٢).

فمن الضروري الفصل بين التحليل الصوتي للكلمة العربية، وبين كتابتها فان للكتابة من جانب آخر ميزة تنفرد بها عن النطق لكونها لاترسم التفاعلات الصوتية، وقد تداخل الصرف العربي مع علم الرسم حين ربط الصرفيون العرب القدماء بين الصرف والكتابة، لقد اشار عبدالصبور شاهين إلى عظمة هذا الفرق بقوله : (وفرق عظيم بين ماينطقه المتكلم، وما تسجله الكتابة من نطقه، عامياً كان أو فصيحاً، فان الكتابة في اية لغة تعجز بطبيعتها عن تسجيل جملة من الظواهر، والوظائف النطقية، كالنبر، والتنغيم في حالات الاستفهام والنفي، والانكار، والتعجب، والتحسر، وهي وظائف ذات دلالة في الحدث اللغوي) (شاهين، ١٩٨٠، صفحة ١٠).

وقد ادى هذا الربط بين الصرف والكتابة إلى اهمال العلاقة الكلية التي تربط علم الصرف بالمنهج الصوتي . وادى إلى تأكيد اللسانيين هذه العلاقة والتنبيه على ظرورة دراسة الظواهر الصرفية في اللغة العربية من وجهة النظر الصوتية (بكوش، ٢٠٠٤، صفحة ١٢٣).

وذكر الدكتور عبدالصبور شاهين ان هذا الاعتبار هو الذي دفعه إلى وضع منهج للصرف العربي على اساس الدراسات الصوتية الحديثة (شاهين، ١٩٨٠، صفحة ١٥).

لقد نشطت حركة التأليف في علوم اللغة العربية بتوسع التعليم الجامعي في البلدان العربية، وكان علم الصرف احد العلوم التي استأثرت بقسط كبير من جهد

الدارسين، فظهرت عشرات الكتب المخصصة، وقد تضمنت ثلاثة مناهج أو اتجاهات هي :

١- اتجاه محافظ : يدرس موضوعات الصرف على المنهج القديم مع الحرص على سهولة العبارة ووضوح الفكرة، والتحقق من التعديلات العقلية البعيدة .

٢- اتجاه تجديدي، يدعو إلى اعادة كتابة قواعد الصرف في ضوء المنهج الوصفي، اي التخلي عن الصرف العربي القديم وكتابة الصرف من جديد .

٣- اتجاه توفيقي، يعيد دراسة التراث الصرفي العربي وفق رؤية تقوم على اساس ان في الصرف العربي القديم ما يتوجب اهماله في الكتب التعليمية خاصة، وان في المناهج الحديثة ما يمكن الافادة منه في اعادة كتابة علم الصرف ومعالجة قضاياه وتحليلها (الحمد، ٢٠٠٥، صفحة ٢٧٤).

لقد اشار الدكتور غانم قدوري إلى مجموعة الافكار التي طرحها الدكتور كمال بشر والتي كانت من ابرزها هي (ايمانهم بفكرة الاصل) أو من يسمى بالاصل المفترض بمعنى ان هناك اصل ترجع اليه كل الصيغ إما بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر وهو الافتراض والتأويل (بشر، ٢٠٠٥، صفحة ٤٤٣).

ومن المسائل التي عرضها الدكتور كما بشر لتأكيد اثر فكرة الاصل على الصرف العربي هي :

١- صيغة (افتعل) اذا كان فاؤها احد حروف الاطباق (ص ض ط ظ) . أو كان واواً أو ياء مثل : اضطرب، واتصل، وإتَّسر .

فابتكر واصطبر عند الصرفيين القدامى كلاهما على وزن (افتعل) وكلاهما يرجع إلى اصل ثلاثي وهو الباء والكاف والراء في الاول والصاد والباء والراء في الثاني، وقد تعامل الدكتور كمال بشر مع هذه الامثلة معاملة تختلف عما ذهب اليه الصرفيون

التقليديون، وتتخلص هذه المعاملة بالنظر إلى هذه الامثلة بحالتها الراهنة دون اخضاعها لوزن (افتعل) بالاعتماد على مبدأ(تعدد الانظمة) في البحث اللغوي اي تفسيرها تفسيراً علمياً،فالاعتماد على مبدأ الوصف ومبدأ(تعدد الانظمة)لايتم الاعلى اسس صوتية اقتضتها خواص الصيغ المذكورة[٣].فالسياقات الصوتية المستحيلة في العربية هي:. صوت مطبق + ت، والمستعمل هو : صوت مطبق + ط (د، ذ) أو (ز) + ت، والمستعمل هو : د،ذ (وتقلب دالاً) أو ز+ذ وبهذا لايكون هناك شيء مفترض كما لم يتم تجاوز الحقيقة في تفسير هذه الامثلة، اما اذا كان ما افترضه التقليديون يعود إلى حقيقة تاريخية اي ان الصيغ نطقت بالتاء لا بالطاء في فترة من الزمن فان الامر يختلف، واصبح من الضروري تغيير هذا المنهج ومعالجة هذه الامثلة (بشر، ٢٠٠٥، صفحة ٤٤٣) (شاهين، ١٩٨٠، الصفحات ٢١٠-٢١١).

وكذلك الامثلة التي ابدلت فيها (فاء الافتعال) تاء اذا كانت واواً وياء كما في قولهم (اتعد) من (الوعد) و (اتسر) من (اليُسر) وقد فُسرت تفسيراً صوتياً، من خلال ان هناك سياقات صوتية ممنوعة في العربية وهي : همزة وصل + و + ت والمستعمل هو : همزة وصل + ت + ت همزة وصل + ي + ت والمستعمل هو : همزة وصل + ت + ت .

٢- حذف حرف العلة في مثل (قل) و (لتكتبُنَّ) .

ان فعل الامر الثلاثي الاجوف (قل) عدّه الصرفيون التقليديون بان اصله (قوُل) فالتقى ساكنان فحذفت الواو فصار (قل) .

الا ان النظرة الجديدة في الصرف ترى ان ما ذهبوا اليه هو اصل افتراضي لا اساس له من الحقيقة وان الذي حدث هو ان الفعل نُطِق منذ بداية الامر بهذه الصورة

(قل) ولم ينطق (قُولْ) لسبب صوتي وهو ان اللغة العربية لها انماط معينة من المقاطع وان التركيب المقطعي للفعل (قُولْ) ممنوع في هذه اللغة الا في حالتين اثنتين هما :

١- حالة الوقف

٢- اذا كان الحرف الاخير احد متماثلين مدغمين، وكان المتماثلان اصليين في الكلمة نحو :

ضالين : ص + ح ح + ص / ص + ح ح + ص

والواضح ان فعل الامر (قل) لايدخل ضمن هاتين الحالتين وبهذا فان طبيعة التركيب المقطعي بلغة الاصوات منعت وقوع الصيغة (قُولْ)، وانه لم يحذف منه شيء، وانما قصُرت الضمة الطويلة المتمثلة في (الواو) .

وبهذه الطريقة نفسها عولج الفعل المضارع المؤكد (لتكتبُنَّ) المسند إلى ضمير الجماعة، حيث قالوا ان اصله (لتكتبونَّ)، وحذفت نون الرفع لتوالي الامثال فالتقى ساكنان الواو والنون المشددة، فحذفت الواو وبقيت الضمة دليلاً عليها (بشر، ٢٠٠٥، صفحة ٤٤٦).

اما النظرة الجديدة فترى ان الفعل (لتكتبُنَّ) نطقت هكذا منذ البداية وتفسير هذا النطق هو ان النون المشددة هي نوع الرفع ونون التوكيد الخفيفة، اذ من المستحيل وقوع النون الثقيلة هنا لاستحالة وقوع ثلاثة اصوات متتابعة في العربية، ولم تنطق صيغة (لتكتبونّ) لان طبيعة التركيب المقطعي تمنع هذا السياق،(ص+ ح ح + ص)الا في حالتين،وقد اشرنا اليهما سابقاً وهذه الحالة ليست واحدة منها؛ لان النونان (المدغمتان) ليستا من اصل الكلمة، وانما جاءت كل منهما لغرض معين .

٣- قلب الواو والياء الفاً في الفعلين الاجوف والناقص، في مثل : قال و غزا .

ان التصريف التقليدي للفعل (قال) هو اصلها (قَوَلَ) فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفاً . و (غزا) عندهم اصلها (غَزَوَ) وهي كالمثال السابق .

وهذا الاصل انما هو اصل افتراضي والذي دعاهم إلى هذا هو خضوعهم لمنهجهم العام وسيطرة فكرة الاصول على اذهانهم، ومحاولة حشد الامثلة تحت قاعدة واحدة أو تحت نظام واحد .

اما النظرة الجديدة فذهبت إلى ان علاج هذه الافعال بطريق التأويل الافتراضي هو علاج غير دقيق من الناحية العلمية، ولذا لابد من مناقشتها وتصريفها وفق طريق واحد من اثنين :

الاول : طريق وصفي وفق التحليل الصوتي – الصرفي دون تأويل أو افتراض، وبهذا سيتضح لنا ان التركيب الصوتي لهذه الافعال يختلف عن (نَصَرَ) ؛ فلكل منهما تركيب مقطعي يختلف عن تركيب الآخر . فالفعل (قال) تركيبه الصوتي أو المقطعي هو : ص ح ح / ص ح، اما الفعل (نصر) .

فتركيبه المقطعي هو : ص ح / ص ح /ص ح، فالاول مكون من مقطعين اثنين والثاني مكون من ثلاثة مقاطع وهذا الفرق الصوتي يشير إلى وجوب معاملة الصيغتين معاملة صرفية مختلفة، وبخاصة في باب الاوزان، حيث ان الاوزان هي مقاييس صوتية صيغت للقياس عليها، وبهذا الطريق الوصفي ينبغي القول بان (قال) وزنها (فال)، و(غزا) وزنها (فعا) اما (نصر) فوزنها (فَعَل) (بشر، ٢٠٠٥، صفحة ٤٤٩) .

الثاني : معالجة هذه الافعال عن طريق المنهج التاريخي ومعناه ان نتتبع تاريخ الصيغ المختلفة لنكشف عما اصابها من تغيير، وما حدث لها من تطور عبر فترات التاريخ المختلفة .

اما الدكتور فوزي الشايب فقد اشار في بحثه (من مظاهر المعيارية في الصرف العربي) إلى ثلاث قضايا تجلت فيها المعيارية فكانت الحاجة ماسة إلى المراجعة واعادة النظر في كثير من القضايا اللغوية، على اسس علمية سليمة لتكون اكثر دقة واكثر علمية، وهذه الاسس العلمية تمثلت في المنهج الوصفي الذي سارت عليه اللغويات الحديثة (الشايب، ١٩٨٦، صفحة ٧٩).

وهذه القضايا هي :

١- **العلاقة بين الصوامت والحركات** : لقد اوحت التبعية الخطية التي فرضتها رسوم الكتابة العربية والسامية عامة، فكرة تفوق الصامت واهميته،فالصامت عند القدماء متبوع، والحركة هي التابع،ومن الناحية المنطقية فان المتبوع اهم واقوى من التابع ؛ فلم يولِ القدماء الحركات القصيرة الاهمية نفسها التي اولوها للصوامت والسبب يعود إلى عدم وجود رموز مستقلة للحركات القصيرة فهي توضح فوق الصوامت أو تحته، والصامت عندهم مستقل مستغنٍ بذاته، اذ قد يوجد ولا حركة معه. وهذا ما عبر عنه ابن جني بقوله : (ولكن لما كان الحرف اقوى من الحركة، وكان الحرف قد يوجد ولا حركة معه، وكانت الحركة لاتوجد الا عند وجود الحرف، صارت كأنها قد حلته، وصار هو كأنه تضمنها تجوزاً لا حقيقة)) (ابن جني، ١٩٤٥، صفحة ٣٢).

فالصامت عند القدماء يتفوق على الحركة بشيئين :

١- استقلاله، وكونه متبوعاً لا تابعاً .

٢- قوته .

اما الدراسة الوصفية فقد اثبتت عكس ما ذهب اليه القدماء، فليس الصوامت اوفى صوتاً، واقوى جرساً من الحركات، وليس الصامت والمتبوع والحركة هي التابع،

فالصوامت تعد العنصر الاهم من الناحية الدلالية لان بها وحدها تتكون الفكرة، اما الحركات فوظيفتها توجيه المعنى العام أو تخصيصه، لذا فقد شعر واضع الالفباء السامية ان الصوامت هي الجزء الذي لايستغنى عنه بحال من الناحية الدلالية، تاركاً للقاريء مهمة اكتشاف الحركات بالاستناد إلى السياق (الشايب، ١٩٨٦، صفحة ٨١).

والانسان عندما ينطق يخرج كلامه على شكل تيار متدفق من الصوامت والحركات مُشكلاً نسيجاً صوتياً متكاملاً، وعليه فان القول بان الصامت قد يوجد ولا حركة معه قول مردود، لانه لا وجدود للاصوات منفردة ،ففي النطق لايوجد صامت دون حركة،ولا وجود لحركة دون صامت؛ لاننا نتكلم سلاسل صوتية متصلة .

ومن الناحية الوظيفية تظهر الحركات في صورة المتبوع لا التابع، وهذا ما وضحه المقطع الذي يمل هرم صوتي وقمة هذا الهرم الصوتي تكون حركة دائماً في العربية، في حين تشكل الصوامت القاعدة، والقاعدة مرتبطة بالقمة ومشدودة اليها، فلو اخذنا الفعل (يدرس) نجده يتكون من ثلاثة مقاطع، فالمقطع الاول (يَدْ) قمته الفتحة، وقاعدتاه هما : الياء والدال، ولا فرق بين الياء والدال سوى ان الاولى بداية المقطع والثانية نهاية المقطع،فالصامت اذا تحرك تبع الحركة التي تليه وكان بداية المقطع، وان سكن تبع الحركة التي قبله وكان نهاية المقطع، وهو في كلتا الحالتين تابع للحركة لا متبوع (الشايب، ١٩٨٦، صفحة ٨٣).

اما بالنسبة إلى قوة الصوت، فليست الصوامت اقوى من الحركات، وانما الحركات اقوى اسماعاً من الصوامت، واذا كانت الصوامت اقوى من الحركات في شيء فانها اقوى في الجهد العضلي .

٢- الاعلال بالنقل : ينقسم الاعلال بالنقل إلى ثلاثة اقسام :

١- اعلال بالنقل والقلب

٢- اعلال بالنقل والحذف

٣- اعلال بالنقل فقط

لقد مثل القدماء للنوع الاول بنحو (اقام) و (ابان) و (يخاف) و (يهاب) و (يُقال)، فقد أُعلت هذه الكلمات، وحدثت عملية الاعلال على مرحلتين . ففي المرحلة الاولى نقلت الحركة من حرف العلة إلى الصحيح الساكن فتحولت من (أَقْوَم) إلى (أَقَوْم)، ثم كانت الخطوة الثانية والاخيرة، هي الاعلال بقلب حرف العلة الفاً، وذلك لحركة وانفتاح ما قبله، وهذا ما اشار اليه القدماء ومنهم المازني (المازني، ١٩٥٤، صفحة ٢٦٧/١).

ان وجهة نظر الدراسة الوصفية عن ظاهرة الاعلال بالنقل في الالفاظ المعتلة وما حمل عليها من الالفاظ المضعفة ماهو إلا تصورات وافتراضات لاحقيقة لها فليس الاصل في (اقام) هو (أَقْوَم)، اذ لو كان هذا هو الاصل حقاً لبقيت على هذه الصورة كما بقيت الالفاظ (أَغْيلتْ، واخْيَلتْ، وأطْوَلتْ واستنوق) وهي ظواهر شاذة في الدراسة التقليدية، فقد بقيت مصححة ولم تُعل، ويرى الوصفيون ان (اقام) ونحوها ليس فيها شيء من الاعلال بالنقل لان هذا الفعل في حقيقة امره ماضي مجرد (قَوَمَ) وقد صُدّر بمقطع قصير، هو مورفيم التعدية (أ) فالاصل فيها على هذا ينبغي ان يكون :

أ + قَوَمَ ـ أَقَوَمَ (بالاعلال) ـ أقام (الشايب، ١٩٨٦، صفحة ٨٧).

وانما جعله القدماء على (أَقْوَمْ) حملاً على الفعل الصحيح نحو (أَخْرَج) ظناً منهم ان هذه هي الصورة الاصلية للفعل، والحقيقة ان (أَخْرَجَ) هي صورة متطورة عن اخرى افرزتها البنية المقطعية للعربية فأخرج ماضي مجرد (خَرَجَ) ثم زيد عليه في اوله مورفيم التعدية الذي هو مقطع قصير فتتابعت في كلمة واحدة اربعة مقاطع قصيرة،

وهذا لاتجيزه العربية الا في حالة واحدة وهي الماضي اذا اتصلت به كاف الخطاب أو المخاطبة نحو (شَكَرَكَ) و (شَكَرَكِ)، وفيما عدا ذلك فان .

العربية لاتسمع بتتابع اربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة بسبب موقعها السريع، نتيجة قصر الفترة الزمنية فانها تمثل عنصر توتر واجهاد للنطق، وفراراً من هذا الثقل، تعمد العربية إلى ادماج المقطعين الاول والثاني في مقطع واحد عن طريق التخلص من حركة المقطع الثاني، وبذلك ينتقل الفعل من (أَخَرَجَ) إلى (أَخْرَجَ) (الشايب، ١٩٨٦، صفحة ٨٩).

٢- **الاعلال بالنقل والحذف** : لقد مثل القدماء بنحو : (قم وبع) وان الاصل فيهما هو (أُقْوُم) و(إبْيِع) ان فعل الامر من الفعل المضارع (يقوم) هو (قومْ) ومن يبيع هو (بيعْ)، وهنا سيتشكل مقطع مدبر من نوع (ص ح ح ص) وهو مرفوض ولا تجيزه العربية الا في حالة الوقف، وفي المقاطع المغلقة عن طريق التضعيف مثل كلمة (ضالّون) (بروكلمان، ١٩٧٧، صفحة ٤٤).

وعليه فاذا ماتشكل المقطع المديد دون تحقق هذين الشرطين، تعمد العربية إلى اختزال الحركة الطويلة، فتحول المقطع من مديد إلى طويل مقفل، فتتحول الافعال من (قُومْ) إلى (قُمْ) ومن (بيعْ) إلى (بِعْ) . وقد ردَّ القدماء الفعل المضعف (يمدّ) و (يردّ)الى الاصل (يَمْدُد) و (يَرْدُد)، ثم حصل نقل للحركة من اول المثلين إلى الصحيح الساكن قبله، ثم ادغم في الذي يليه . اما الوصفيون فيرون ان المضارع هنا اصله مكون من اربعة مقاطع قصيرة، وهذا ما لاتجيزه العربية، فكان لابد من ادماج المقطعين الاول والثاني في مقطع واحد، وهنا فان الادغام هو الذي ادى إلى ادماج المقطعين الثالث والرابع في مقطع واحد وهذا مما يحول دون تتابع اربعة مقاطع قصيرة، فلا يكون هناك داعٍ لتسكين فاء الفعل (الشايب، ١٩٨٦، صفحة ٩٠).

٣- **الاعلال بالنقل فقط** : لقد مثل القدماء لهذا النوع بـ(يقول ويبيع) ونظائرهما، حيث اعتقدوا ان اصلهما يَقْوُل، ويَبْيِع، ثم نقلت حركة حرف العلة إلى الصحيح الساكن قبله وبقيت العين على حالها. اما الوصفيون فقد رأوا ان القول بان الاصل في هذين الفعلين ونظائرهما هو سكون الفاء، مرفوض. والقول بنقل الحركة من اصل لآخر، مرفوض ايضاً، فالاصل فيها تتابع اربعة مقاطع قصيرة وقعت فيها الياء والواو بين حركتين، فضعف مركزهما، فنطقتا فتشكل من الحركتين اللتين تكتنفانها حركة طويل، فمن يَقْوُل إلى يقول ومن يبْيِع إلى يبيع .

٣- **قضية الوزن** : هناك فئات من الالفاظ يصر القدماء على وزنها حسب اصولها التاريخية فلا يهتمون بالواقع اللغوي الحقيقي، فهم يزنون الالفاظ حسب الصيغ الاصلية لها، ولا يهتمون بالصورة النهائية لها، ويمكن حصر هذه الالفاظ في ثلاث فئات هي :

أ- الالفاظ المعلة : ومثال هذه الالفاظ (قال، باع، ودعا، ورمى، واقام، واستقام) فقد قام القدماء بوزن اصول هذه الكلمات، وليس بوزن الكلمات نفسها، فبدلاً من قال، وباع، يزنون قَوَلَ، بَيَعَ على وزن (فَعَلَ)، ويزنون (خاف) على (فَعِلَ) و (طال) على وزن (فَعُلَ)، ويرى الوصفيون ان الوزن ينبغي ان يكون على نسق الموزون اصواتاً وايقاعاً، اي ان الغرض من عملية الوزن هو بيان الصورة الصوتية للموزون فلا يمكن وزن(قال) و(باع) و(دعا) و(رمى) على وزن (فَعَلَ)؛ لان الوزن يتكون من ستة اصوات تتوزع على ثلاثة مقاطع قصيره، والموزون يتكون من اربعة اصوات تتوزع على مقطعين، طويل مفتوح فقصير في الكلمتين الاوليتين، وقصير فطويل مفتوح في الكلمتين الأخُريين، فلا مناسبة صوتية بين وزن (خاف) ووزن (غوِر)، لذا يرى الوصفيون ان الالفاظ (قال، وباع، ودعا، ورمى) ينبغي ان توزن حسب

صورتها الحقيقية، كي يظهر الوزن والتغيرات الصوتية التي لحقت بها (الشايب، ١٩٨٦، صفحة ٩٢).

ولهذا توزن كل من (قال وباع) على وزن (فال)، و(دعا ورمى) على وزن (فعا)، واقام على أفال واستقام على استفال، ومقام على (مفال)، ومقيم على (مفيل)، وقد تنبه القدماء لهذه الظاهرة فأجازوا ان توزن الالفاظ المعلة على حسب صورتها الصوتية النهائية، حيث جاء في شرح الشافية (الاستراباذي، ١٩٧٥، صفحة ١٨/١) كما رأى الدكتور تمام حسان بضرورة مراعاة الابدال والاعلال في عملية الوزن (حسان، ١٩٧٩، صفحة ١٤٥)

ومن الالفاظ المعلة الالفاظ المضعفة مثل (شدَّ) و (مدَّ) و (اشتدَّ) وغيرها فهذه الالفاظ يزنها القدماء على حسب صورتها الاصلية، اذ يزنون (شدَّ) على وزن (فَعَلَ)، الا ان الفرق واضح بين الوزن الذي يتكون من ستة اصوات متوزعة على ثلاثة مقاطع، والموزون الذي يتكون من اربعة اصوات موزعة على مقطعين ان (فَعَلَ) هي وزن الفعل (شَدَدَ)، ولكنت بعد سقوط حركة المقطع الثاني الذي هو العين، لم يعد للمقطع وجود، اي لم يعد لعين الفعل وجود ؛ لان مابقي من المقطع بعد سقوط الحركة، ادمج في اللام فصيّرها لاماً طويلة، لذا اصبح الوزن الحقيقي لشدّ ونظائرها هو (فلَّ) و اشتدَّ (افتلَّ)، ومشتدّ (مفتل) (الشايب، ١٩٨٦، صفحة ٩٣).

وأما الفئة الاخيرة من الالفاظ، فهي بعض المفردات المتطورة عن صيغتي (تفعل) و (تفاعل) مثل يّطيّر و اطّيّر و ازّيّنت الارض، واثاقلتم، وادّارك، فالقدماء يزنون (يطيّر) على (يتفعّل) ويزنون (اطيّر) على (تفعّل)، ويزنون (اثاقلتم، وادارك) على (تفاعل) . ومن هنا نجد هناك تبايناً واضحاً بين اللفظ ووزنه اما الوصفيون فيرون ان التاء في صيغتي (تفعّل) و (تفاعل) قد ادغمت في الفاء في كثير من المفردات،

فحوّلتها من فاء قصيرة إلى فاء طويلة فاصبح الوزن الحقيقي للمفردات السابقة هو : يفعل وزن (يطيّر) و (افّعّل) وزن (اطّيّر)، و (افّاعل) وزن (اثاقلتم وادارك) (الشايب، ١٩٨٦، صفحة ٩٣).

ومن الظواهر الصوتية الاخرى التي اشار اليها اللسانيون الوصفيون غير الابدال والاعلال ظاهرتي الادغام والمماثلة وقد عللهما الدكتور عبدالصبور شاهين تعليلاً صرفياً كما يأتي :

١- الادغام :

قال عبد الصبور شاهين في بيان معنى الادغام عند الصرفيين التقليديين ((انهم يجعلون الادغام الذي يجري في الجانب الصرفي من الكلمة خاصة بحالة تجاور صوتين متماثلين، فان كان تجاورهما مباشراً، بمعنى انه لاتوجد حركة فاصلة بينهما – حدث الادغام، وان كان تجاورهما غير مباشر لوجود حركة فاصلة – جرى حذف الحركة، وادغم اولهما وثانيهما)) (شاهين، ١٩٨٠، صفحة ٢٠٥).

وهذا يعني ان حالة التجاور المباشر توجب الادغان نحو : (مدَّ، وشَّد) واصلهما :مدَدَ وشدَدَ . فادغمت الاولى والثانية .

واما حالة التجاور غير المباشر فيجوز فيها الادغام والفك، فيقال : جَعَلَ لَك، وجعلْ لك، كما يجوز الفك والادغام اذا كانت الكلمة التي التقى فيها المثلان فعلاً مضارعاً مجزوماً، أو فعل امر فيقال: لم يشددْ، ولم يشدْ .

وقد فسر عبدالصبور شاهين ظارهرة الادغام بانها من الناحية الصوتية تعتبر من قبيل ما يسمى بالتضعيف وهي تعتمد على مخرج الصوت وصفته، فالصوت الصامت (الدال)، يكون مخرجه بوضع طرف اللسان ملامساً للثة واصول الثنايا، بحيث يحبس الهواء الخارج من الرئتين، ماراً بالفم حبساً تاماً، ثم يسمح له بالخروج مرة واحدة

في صورة انفجار يتحرك معه الوتران الصوتيان فيكون الصوت المسموع هو (د)، ويوصف بانه صوت انفجاري، لثوي، مجهور (شاهين، ١٩٨٠، صفحة ٢٠٦).

واذا نظرنا إلى اصلهُ من الناحية الصرفية، اي : من حيث جواز تقسيمه إلى صامتين قصيرين، فهو صامت مكرر .

٢- المماثلة :

هي حالة من التجانس أو التقارب بين صوتين حيث يؤثر احد الصوتين في الآخر ويمنحه شيئاً من خصائصه، أو كل خصائصه (شاهين، ١٩٨٠، صفحة ٢٠٨).

ان الصوت الذي يكون في الموقع الاقوى هو الذي يؤثر في الصوت الآخر وتقسم المماثلة إلى قسمين

١- مماثلة رجعية : ومثالها : من بعدِ ذَلك، فالدال والذال صوتان متواليا وكل منهما مجهور، ولكن الدال صوت انفجاري، والذال صوت احتكاكي رخو، ولكن حركة (الدال) قصيرة وهي الكسرة وحركة (الذال) طويلة هي (الالف) ،وهنا تطلب النطق الفصيح اسقاط حركة الدال(الكسرة)، فاتصلت مباشرة بالذال .

٢- مماثلة تقدمية : ومثالها القول في (اجتمع) : (اجدمع)، حيث اثرت الجيم في التاء بالجهر فحولتها دالا (شاهين، ١٩٨٠، الصفحات ٢٠٩-٢١٠).

الخاتمة:

على الرغم من ان بعض الجامعات العربية قد بادرت بادراج مادة اللسانيات ضمن برامجها خاصة في اقسام اللغة العربية، الا ان اشعاع الفكر اللساني لازال متقدماً في وطننا العربي، وهذه العقبات الموضوعية التي تعترض سبيل النهضة

اللسانية في الفكر العربي المعاصر لم تظهر في كافة ربوع الوطن العربي، وانما ظهرت في بعضها دون اخرى .

لقد خرجت من خلال البحث في دور اللسانيات في التعليل الصرفي بعد نتائج كان من اهمها هو ان النزوع إلى تطبيق المناهج اللسانية، قد وضع البحث اللغوي العربي في اطار تجربة بعيدة عن تجاربه واخضعه لمرحلة لم يُكتب له ان مرَّ بها، واحكامهُ بقوانين لم يعرفها في مجال تطوره، ومن هنا وجدت ان الباحثين الذين تصدوا لهذا المشروع وقعوا ضحية التقليد للنظرية اللسانية الغربية،حيث ان الواقع الثقافي كان يلزم المعنيين آنذاك ان ينصرفوا إلى استشراق النظرية اللسانية ويتأملوا واقعها الذي بدأ يؤسس لحركة علمية اخذت ملامحها تتضح بشكل جلي في القارتين الاوربية والامريكية معاً، كما الواقع الثقافي يلزمهم ان يحددوا خطوات التعرف على تلك الثقافات وما تمثله من تقابل أو تقاطع مع الموروث العربي من جهة اخرى .

ان الصراع بين الوصفية والمعيارية هو من اخطر معوقات النهوض اللساني حيث ولد هذا الصراع مجموعة من المشاكل الزائفة اربكت دعاة المعيارية وارهقت انصار الوصفية، فلا انصفَ العربية من ظنوا انهم حُرّاسها ولا خدم اللسانيات من انبروا رواداً لها .

ان العربية تجري فيما يتصل بمفرداتها وتراكيبها بين المنطق العقلي والارتجال، فهي في اصل المفردات بازاء المعاني قائمة في عامة امرها على الارتجال وهي في قوانينها المتصلة بتراكيبها أو اشتقاق مفرداتها تجري على وفق سنن مطردة، وقواعد منظمة قائمة على منطق عقلي سديد، ومبنية على علل محكمة .

ولا يعني النظر العقلي في العلل بين المفردات وتحديد ما حصل فيها من تغيير في بنيتها، ومحاولة تقديم تفسير لذلك التغيير، ولا يعني سيطرة المنطق اليوناني

على دراسة اللغة أو وضع قواعدها فلا يحتاج الدارس ان يكون عارفاً بالمنطوق الارسطي لكي يدرك ماحصل في الكلمات من تغير .

وجدت من خلال بحثي هذا ان الوصفيين يدعون الانسان ان يمنع عقله من التفكير في النظر في المفردات التي حصل فيها تغيير، والاكتفاء بنظر العين فقط من خلال تطبيق منهج المعاينة والتجربة وهو منهج صارم على اللغة، لذا انني مع من يرى ان المنهج الوصفي التقريري لا يصلح لدراسة الصرف، لان النظرة السطحية لاتتناسب مع سمو اللغة التي ترتبط بالمنطق العقلي ارتباطاً مباشراً فلا بد من تقديم تفسير لكل ظاهرة لتكون وضوحاً، واسهل تناولاً للدارس والمتعلم .

المصادر:

- **القرآن الكريم.**

١- ابن جني، سر صناعة الاعراب، تحقيق : مصطفى وزملائه، ط١، القاهرة، ١٩٤٥م .

٢- ابن فارس، ابو الحسين، مقاييس اللغة، تحقيق وضبط : عبدالسلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

٣- ابن منظور، جمال الدين محمد مكرم الانصاري (٧١١هـ)، لسان العرب، طبعة دار صادر وظيفة بيروت، ١٩٥٥ م.

٤- استيتية، سمير شريف، اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث ،اربد–الاردن ط٢، ٢٠٠٨ .

٥- الانطاكي، محمد ، الوجيز في فقه اللغة، مكتبة دار الشرف، بيروت، ط٣، د . ت.

٦- الاوراغي، محمد، اللسانيات النسبية وتعلم اللغة العربية، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠١٠ .

٧- باقر، مرتضى جواد، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٢ م .

٨- براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، نشر: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢.

٩- بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة د. رمضان عبدالتواب، جامعة الرياض، ١٩٧٧م .

١٠- بشر، د. كمال، التفكير اللغوي بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م .

١١- بشر، كمال، علم اللغة العام، دار المعارف بمصر، ١٩٨٠ .

١٢- البكوش، د. الطيب، التصريف العربي من خلال علم الاصوات الحديث، ط٢، ١٩٨٧ .

١٣- بكوش، فاطمة الهاشمي، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر ط١، ٢٠٠٤ م .

١٤- الجرجاني، الشريف علي بن محمد (٨١٦هـ)، التعريفات، تصحيح: احمد سعد علي، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة .

١٥- حجازي، محمود فهمي، المدخل إلى علم اللغة، دار الثقافة، القاهرة، ط٢، ١٩٧٨م .

١٦- حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٩م .

١٧- حسان، د. تمام، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٥ م .

١٨- الحمد، د. غانم قدوري، ابحاث في العربية الفصحى، دار عمان للنشر والتوزيع ،الاردن- عمان ط١، ٢٠٠٥م .

١٩- الخولي، محمد علي، معجم اللغة النظري، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٢م .

٢٠- دي سوسير، محاضرات في الالسنية العامة، ترجمة: صالح القرمادي وزملائه، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ١٩٨٥ م .

٢١- الرضي الاستربادي، شرح الشافية، تحقيق : محمد نور الحسن وزميله، ط١، بيروت، ١٩٧٥م.

٢٢- الزبيدي، محي الدين (١٢٠٥هـ)، تاج العروس، من جواهر القاموس الطبعة الخيرية، القاهرة ط١، ١٣٠٦ هـ.

٢٣- شاهين، د. عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م .

٢٤- الشايب، د. فوزي، من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، مقال منشور في مجمع اللغة العربية الاردني، العدد رقم ٣٠، ١ يناير، ١٩٨٦ م.

٢٥- الشايب، فوزي حسن، محاضرات في اللسانيات، عالم الكتاب الحديث،اربد – الاردن، ٢٠١٦م.

٢٦- عبد الجليل، عبد القادر، علم اللسانيات الحديثة، دار الصفاء، الاردن، ط١، ٢٠٠٢ م .

٢٧- عبد الجليل، عبدالقادر، علم الصرف الصوتي، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان ، ط١، ٢٠١١.

٢٨- عبود، رعد هاشم، التعليل الصرفي والصوفي في اللغة العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، رسالة ماجستير، كلية الآداب- الجامعة المستنصرية، ١٩٩٦.

٢٩- العزاوي، د.نعمة رحيم، مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العلمي .

٣٠- علي، محمد محمد يوسف، قضايا في اللغة واللسانيات وتحليل الخطاب، دار الكتب الجديد المتحدة ٢٠١٣ م .

٣١- غلفان، د.مصطفى، في اللسانيات العامة (تاريخها، تطبيقها، موضوعها، مفاهيمها)، دار الكتب الجديد المتحدة، ٢٠١٠ م .

٣٢- الفراهيدي، الخليل بن احمد، العين، تحقيق :عبدالله درويش ،الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧م.

٣٣- قدور، د. احمد محمد، مبادئ اللسانيات، دمشق، دار الفكر، ١٩٩٦ م .

٣٤- المازني، المصنف في شرح كتاب التصريف، تحقيق : ابراهيم مصطفى وعبدالله امين، القاهرة ١٩٥٤م .

٣٥- المراغي، احمد مصطفى، وعلي، محمد سالم، تهذيب التوضيح في النحو والصرف، طبعة مطبعة السعادة، ١٩٠١م.

٣٦- المسدَّي، د. عبدالسلام، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتب الجديد المتحدة، ٢٠١٠ م .

٣٧- المسدَّي، عبدالسلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، دار الكتب الجديد المتحدة، ٢٠٠٩م .

٣٨- مونان، جورج ، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ترجمة بدر الدين القاسم، وزارة التعليم العالي، دمشق، ١٩٧٢م .